

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب
كلية الآداب - جامعة الكويت

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م



٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٢٦٤٠١

رقم الإيداع :٧٦٧٥/ ٢٠٠١

الترقيم الدولى : I.S.B.N
977-232-263-3

○ الطبعة الأولى ○

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت: ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧
المكتبة : ٣٨ شارع عبدالخالق ثروت - القاهرة ت: ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١
E.mail: alamalkotob59@hotmail. com

ضاد العربية

في ضوء القراءات القرآنية

مـدخـل

تواضع علماء العربية فيما تركوا لنا على أن الضاد حَرْفٌ فَرْدٌ لم تحظَ به لغة أخرى غير العربية، وجعلوا هذا فضيلة من فضائلها، ثم دَرَجُوا على تسمية العربية لغة الضاد، وكانوا يفاخرون بذلك الأمم الأخرى، ومما ورد في ذلك ما جاء عند ابن جني، فقد قال[1]: «واعلم أنّ الضاد للعرب خاصة، ولا توجد في كلام العجم إلّا في القليل...».

وذكر الجاحظ عن الأصمعي أنه كان يقول[2]: «ليس للروم ضاد».

وهذا المتنبي يقول[3]:

لا بقومي شرفتُ بل شرفوا بي ... وبنفسي فخرت لا بجدودي
وهمُ فخر كل من نَطَقَ الضّاد ... وعَوْذ الجاني وغوث الطريد

ومما يتّصل بهذا المقام بسبب الحديثُ المرويُّ عن رسول الله ﷺ[4]:

«أنا أفصح من نطق بالضّاد بيد أني من قريش واستَرْضِعْتُ في بني سعد بن بكر»

وهو حديث لم يثبت ولا يعرف له سند، ولم تُعْرَفْ زيادة «من نطق الضّاد» في رواياته من طريق صحيح، غير أن ترادف النقول في ذلك شاهد على ما تواتر عليه النّاس من تسمية العربيّة بأنها «لغة الضّاد». ولا يطعن في ذلك أن هذا النقل لم يثبت عن المتقدمين في بواكير التصنيف، فلقد كان شائعاً في القرن الرابع في عصر ابن جني والمُتَنَبّي، ولا ينتشر هذا بين النّاس في ذلك القَرن إلّا إذا تداولوا مثل هذه الخصوصية في قرنٍ أو اثنين مما سبقه على الأقل.

وثمّة مظاهر متظافرة على تأييد هذا القول من المشتغلين بدراسة اللُّغات السّاميّة[٥]؛ إذ إنهم يطبّقون على أن الصُّورة المروية للضّاد في مُصَنّفات المتقدمين تكاد تكون خالصة النسبة إلى العربية من بين أخواتها السّاميات.

وإذن فالخصوصية القائلة بانفراد العربيّة بالضّاد خاصّةً بين أَلْسِنَة الأُمَم تكادُ تتجاوز ذلك إلى العربيّة في علاقتها بأخواتها من اللُّغات السّاميّة، إذ احتفظت الضّاد العربيّة - القديمة على نحو ما وُصِفَتْ به في الكتاب - بأكثر الخصائص المعزوّة إلى الصورة المفترضة لهذا الحرف في اللُّغة السّاميّة الأُم، على حين يَعِزُّ العثور على هذه الخصائص مجتمعةً في لغة غير العربيّة[٦].

على أن لهذه الخصوصية[٧] وجهاً آخر في لسان العرب، إذ تعددت صور النطق بهذا الحرف، واختلفت عليه الأوصاف في القديم، وتعقّدت الأحكام فيما يتصل بعلاقته بغيره من الحروف في دَرَج الكلام مما يدخل في الصميم من مشكلات علم وظائف الأصوات عند المحدثين.

ولقد بسط المتقدّمون القول في صفة الضّاد ومخرجها، وما يلتبس بها من أحرف العربية، وكان للظاء من ذلك نصيب موفور، حتى وجدنا عدداً ليس

بالقليل من رسائل اللّغويين يَمْحَضُها أصحابها لبيان فرق ما بين الضّاد والظاء. كما تحدّثوا عن أحكام إدغامه في غيره وإدغام غيره فيه، ولم يكن للقراءات القرآنية المنقولة بالمشافهة والتواتر نصيب مذكور في إقامة الحديث على سَنَن واضح من الوصف والتشخيص والتقعيد، ومن ثَمّ كان همّي أن أستحضر في هذا السّياق ما حفلَت به القراءات القرآنية من صُوَرٍ للضاد، لأقيم الموازين القِسط في هذا المشكل على نحوٍ بدا لي أن اعتباره يلقي بظلال من الشكّ على كثير من مظاهر الإجماع في صفة هذا الحرف في ذاته، وعلاقاته المحكومة بالمجاورة الصوتيّة، ثم في إعادة تقويم الدَّرس اللُّغوي القديم.

ولقد صَرَفْتُ بصري تلقاء ما ورد بشأن هذا الحرف وخصائصه عند المتقدّمين، ورصدتُ ما ورد في مصنّفاتهم من بيان لأحكامه فيما يجوز وما يمتنع من حالات الإدغام، وما استمسكوا به من علل في رَدّ ما هو ممتنع اعتماداً للأصل الذي ارتضوه حَكَماً، وهو قانون إدغام الأَنْقص في الأَزْيد. وكان ممّا لاحظته اعتمادهم في أحكامهم على أمثلة مصنوعة مكرورة تتوارد عليها التصانيف، على حين غابت شواهد القراءات القرآنية المرويّة عن الفصحاء أو كادت من مجال الرصد والنظر والاستنباط، وكان اعتبارها جديراً بأن يُوْرِدَ على أحكامهم كثيراً من مظاهر التعديل أو العدول. ومن هنا اعتمدَتْ خُطّتي في هذه الدّراسة على ما يأتي:

١ - رَصْد الخصائص النُّطْقِيّة للضّاد كما وردت عند المتقدّمين، وخلافهم في تأصيل بعضها، وتعيين ما يَنْدرجُ تحت هذه الخصائص من تصوّرات أو علاقات.

٢ - تتبع أقوال المتقدّمين في إدغام الضّاد بوجوهه المختلفة من إدغام لغيره فيه، ومن إدغام له في غيره.

٣ - مناقشة ما أورده المتقدّمون من أمثلة في هذه المسائل.

٤ - جَمْع ما جاء بشأن إدغام الضّاد من قراءات على جهة الاستقصاء والحَصْر.

٥ - تحليل السّمات الفارقة للضّاد في ذاتها وفي علاقاتها بإعمال وسائل التشخيص المعتمدة في الصوتيات المعاصرة.

٦ - معالجة آراء المتقدّمين بالتّحليل والتفسير في ضوء المرويّ من قراءات القرآن.

٧ - مُقارنة ما عرض من تغيير في خصائص النُّطق بالضّاد عند المحدّثين باعتبار الزّمان مع ثَبات صُورته في الخط.

٨ - استصْفاء ما خَلصَتْ إليه الدّراسة من نتائج من رَدٍّ لكثير من أحكام المتقدّمين على الضّاد، واستظهارٍ للمُفارقات الحادِثَة في الأداءِ القرآنيّ المعاصر، نتيجة جمعه في أداء الضّاد وأحرف أُخَر، بين ما آلت إليه خصائص هذه الأحرف من تغيّر على الألْسِنَة، وما عُزِي إليها من خصائص في المصنّفاتِ اللُّغوية والقرائيّة في القديم. ولعلّ اعتبار القراءات القرآنية في إعادة تقويم الدَّرس اللُّغويّ القديم لا ينحصر في مُشكل الضّاد وحده، بل يندّاح إلى سائر مسائل الأصوات والصرف والنحو، أو إن شئت فقل إلى كل ما يتّصل بالعربيّة معجماً وبنية، وذلكم على جهة التحقيق هو ما كُنّا نبغِ.

ضاد العربية في القديم:

الضّاد - كما جاءت صفته في «الكتاب» - حرف من أحرف الإطْباق[٨]، وسُمّيَت كذلك لانطِباق اللّسان على الحَنَك الأعلى عند إخراج الصّوت.

وتحدثَ سيبويه عن الضّاد ومخرجه فقال[٩]: «ومن بين أول حافّة اللّسان وما يليها من الأَضْراس مَخْرج الضّاد».

ثُمّ وَصَفَ حركة اللّسان والهواء لإخراج هذا الحرف وغيره من أحرف الإطْباق فقال[١٠]: «وهذه الحروف الأربعة إذا وَضَعْتَ لِسَانك في مواضعهن انْطَبَقَ لِسَانُكَ من مواضعهن إلى ما حاذى الحَنَك الأعلى من اللّسان ترفعه إلى الحَنَك، فإذا وَضَعْتَ لِسانَكَ فالصّوتُ مَحْصورٌ فيما بينَ اللّسان والحَنَك إلى موضع الحرف».

ثم ذكر سيبويه أنّ للضّاد وما كان من بابها موضعين من اللّسان، فقال[١١]: «وقد بُيِّنَ ذلك بِحَصْرِ الصّوت».

فقول سيبويه: «إلى موضع الحرف» يعني به مَخْرَجه، وإنْ لم يُصَرِّحْ بذلك، وقد جاء ذلك صريحاً عند شيخه الخليل[١٢]؛ حيث ذهب إلى أنّ الضّاد شجريّة من مخرج الجيم والشين، ومعنى شجريّة أنها خارجة من شجر الحَنَك، وهو ما يُقابل طَرَفَ اللّسان. قال الخليلُ: «الشَّجْرة مفرج الفم. أي منفتحة»، وذهب غيره إلى أنه مجتمع اللّحيين عند العنفقة.

وإذا تحوّلتَ عن سيبويه إلى مَن جاء بعده فإنك لا تجد عندهم إلّا تمام المُطابقة لسيبويه على ما أَوْرَدَهُ على الحرف مخرجاً وصفة، ورُبّما كانَ وَصفُ سيبويه بالإضافة إلى بعض ما أَوْرَدوه أَدقَّ وأَحْكَم[١٣].

وأما إخراج الضّاد والبيان الدقيق له فما فاتهم تحديده: أهو من الجانب الأيسر، أو الأيمن، أو الجانبين معاً؟. وكان لِصَاحب الكِتاب في هذا السبق. بيدَ أنّ ذلك جاء في معرض حديثه عن الضّاد الضعيفة، فقوله[١٤]: «فتستطيل حين تُخَالِطُ حُروفَ اللّسان، فَسَهل تحويلها إلى الأيسر؛ لأنّها تصيرُ في حافّة اللّسان الأيْسر إلى مِثْلِ ما كانت في الأيمن، ثُمّ تنسلُّ من الأيسر حتّى تتّصِلُ بِحُروفِ اللّسان، كما كانت كذلك في الأيمن. وعلى هذا كان الخِلافُ بين المتقدّمين، وتلخيص ذلك يكون في ثلاثة آراء عَرَضَها السّيوطي، وهي[١٥]:

الأول : أن كثيراً من المتقدّمين ذهبوا إلى أنّ الضّاد من الجانب الأَيْسَر.

الثاني : ذَهَبَ قليلٌ منهم إلى أَنّ مَخرجهُ من الجانب الأَيْمَن.

الثالث: أن عُمَر بن الخطّاب كان يُخْرِجُ الضّاد من الجانبين معاً[١٦].

قلتُ: اضطرب حديثهم في بيان هذا، فقد ذكر الصيمري من نحاة القرن الرابع أنّ[١٧]: «من حافّة اللّسان اليُمْنَى ممّا يلي الأَضراس مَخْرَج الضّاد».

ثُمّ قال[١٨]: «وبعضُ الناس يُخْرِجُهَا مِنَ الحافّة اليُسْرى، وبعضهم يَسْهُلُ عليه إِخْراجها من الجِهَتين معاً».

ونقل السُّيوطي عن الصيمري تتمّة الحديث[١٩]: «وكلام سيبويه أيضاً يدلُّ على أَنّ الضّاد تكون من الجانبين».

وإذا نظرت في تفسيرِ كلام سيبويه عند من جاء بعده تَجِدُ الاختلاف فيه؛ فالرضي[٢٠] يذكُر أَنّ أَكثرَ ما تَخْرُجُ من الجانب الأَيْمَن على ما يُؤْذِنُ به كلامُ سيبويه، وما صَرّح به السّيرافي.

وينقل السُّيوطي[٢١] عن أبي حيان أنّ خُروجَ الضّاد من الجانب الأَيْسَر عند الأكثر، والأَيمن عند الأقل.

وهذا مُناقض لِمَا ذَكَره الصيمري من قبل، من جَعْل حافّة اللّسان اليُمْنَى هي المَخْرَج، وجَعْل إخراجه من الحافّة اليُسرى للأَقَلّ.

وتَجِدُ غير هذا عند ابن عصفور، فقد ترك الأَمرَ على المشيئة، قال[٢٢]: «إلّا أَنّك إنْ شِئْتَ تكلّفتها من الجانب الأَيمن، وإنْ شِئْتَ مِنَ الجانب الأَيْسَر».

وإذا نَظَرتَ في هذه الآراء المُتعارضة في بيان جانبيّ اللّسان، والأَصل في مَخْرَجِ الضّاد والأقل والأكثر، ثم كَررت النَّظَرَ في كلام سيبويه لم تَجِد حديثاً صريحاً في المسألة إلّا في ثنايا حديثه عن الضّاد الضّعيفة، ففيها ما يشعرُ أنّ الأصلَ في مَخْرَجِ هذه الضّاد الحافّة اليُمنى. إذ ذَكَرَ أنّه يَسْهُلُ تحويلُها إلى الأَيْسَرِ على مِثْلِ ما كانت في الأَيْمَن، فالأَيْمَنُ أَصْلٌ، والتّحويلُ إلى الجانبِ الأَيْسَرِ طارئ. وهو ما لاحظهُ الرّضيّ حين قال[٢٣]: «وأكثرُ ما تَخرُجُ من الجانب الأَيْمَن على ما يُؤْذِنُ به كلام سيبويه.

والغريبُ من السُّيوطي أنْ يرى أنّ من لا ضبطَ له ولا معرفة ذَهَبَ إلى أنّ الجِهَة اليُمْنَى تختصُّ بالضّاد[٢٤]. مع أنّ هذا الذي ذَهَبَ إليه مَن جَهّله السُّيوطي وغمز منه هو ما يُوحي به نصُّ سيبويه.

وبعد هذا الذي عَرَضْتَهُ لكَ تَجِدُ عند المتقدّمين مفاضلة بين الجهتين، فقد نقلَ السُّيوطي عن أبي علي بن الأحوص قوله[٢٥]: «يتأتى إخراج اللّام من كلتا حافّتَي اللّسان: اليُمْنَى واليُسْرى، إلّا أنّ إخراجها من حافّته اليُمنى أَمْكَن، بِخلاف الضّاد؛ فإنّها من اليُسْرى أَمْكَن».

وإذا رجعت البصر فيما كان من الحديث عن مخرج الضّاد لم تجد فيه قولاً دقيقاً؛ فقد جُمِعَ من غير تمييز بين تعيين المَخْرج وبيان صفة حركة اللّسان في التصويت بهذا الحرف. ورُبّما كان عدَم التمييز بين الحديث عن المَخْرَج المتعيّن

وصفة حركة النَّفَس مع إنتاج الحرف إنّما هو بداية للمُشكلة القائمة عند المتقدّمين في حديثهم عن الضّاد، وكذا عند المحدّثين تبعاً لِمَن سبقهم.

صعوبة النطق بالضّاد:

يردد العُلماء أن الضّاد من أصعب[٢٦] الحروف في النُّطقِ، وأنه لا يخرج من موضعه غيره من الحروف. قال ابن الجزري[٢٧]: «وليس من الحروف ما يَعْسُر على اللّسان مثله؛ فإن أَلْسِنَة النّاس فيه مُختلفة، وقَلّ من يحسنه، فمنهم من يخرجه ظاءً، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مُفَخّمة، ومنهم من يشمّه الزاي[٢٨]، وكل ذلك لا يجوز»، ثمّ حَذَّر[٢٩] من قَلب الضّاد إلى ظاء، لاسيما فيما يشتبه بلفظ نحو: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ﴾[٣٠]. يشتبه بقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[٣١]، ثم قال: «وليُعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصاً إذا جاوره ظاء نحو ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾[٣٢]، ﴿يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ﴾[٣٣]...».

فقد صَوّر ابن الجزري في حديثه هذا أشكالاً مُنحَرِفات عن سواء النُّطْق بهذا الحرف، ربما شاعت في زمانه، ولا يزال بعضها واقعاً إلى يومنا هذا، وكل أُولئِكَ شاهِدُ صِدْقٍ على عُسْرِ النُّطْقِ بهذا الحرف الذي يَسْتَتْبِعُ بالضرورة اضطراب الوَصْف.

السّمَات الفارِقة للضّاد:

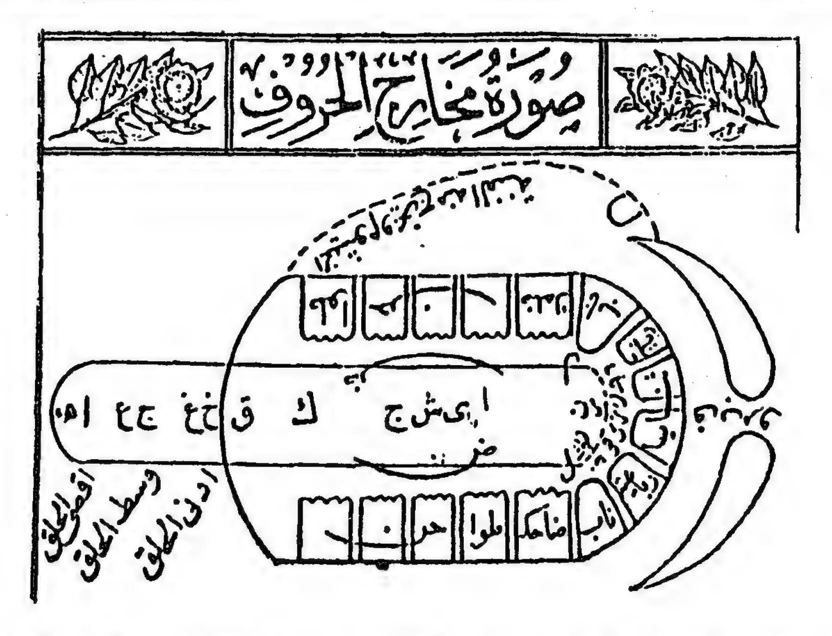
١ - المَخْرَج:

تقدّم الحديث عمّا تضمنه وصف المتقدّمين للضّاد من خلط بين تعيين مخرج الحرف وصفة الهواء عند إنتاجه.

ولعلّ السَّبيل إلى تحرير الخلاف أن يكون بالجمع بين مقالة سيبويه(٣٤) وشيخه الخليل في شأن هذا الحرف؛ إذ عُنِيَ الشيخ بتعيين المَخْرج وهو شجر الفم، وعُنِي الثاني ببسط القول في صفة إخراجه. وكان لذلك أثرٌ في الخالفين من بعدهما، فَغَلَبَ الحديثُ في صفة إخراج الحرف على الحديث في تعيين مخرجه، بل إن الأول قد سبقَ في أكثر كُتُبِ المتقدّمين على أنه عيّن الثاني من غير أن يُؤْبَه إلى ما بين الجهتين من لطيف الفروق.

وعلى ذلك يجري تعيين مَخْرَج الضّاد في مبحث السمات الفارقة تبعاً للخليل على أنه هو شجر الفم(٣٥) بالبيان السّابق إيراده، أمّا ما عدا ذلك من أوصاف فإن الواجب صرفه إلى صفات إخراج الحرف. وامتيازُ ذلك من هذا هو فَصّ القول في الإبانة عن وجوه اشتجار الخلاف فيه بين المتقدّمين، وأهل العلم في هذا الزمان.

ولعلّ هذه الصورة التي وردت في مفتاح السَّكاكي أن تكون دالّة في النَّصّ على المَخْرَج والصفة كليهما، وهي صورة ذات مسقط رأسي، وهي لذلك أَبْيَنَ دلالةً من الصورة الجانبية التي تُطالعنا في كُتُبِ المُحَدِّثين، فقد تجلّى في صورة المفتاح مَخْرَج الحرف بأنْ جمعت بينه وبين الياء والشين والجيم في موضع واحد، ثم أبرزت بطريقة رسم الضّاد صفة الهواء من الجانبين: الأيمن والأَيْسَر، على الخِلاف في هذا، بياناً لحركة الهواء في مَجراه من الفم، وأن المخرج هو المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها اللّسان بحركته، والهواء بخروجه من الفم.



صورة مخارج الحروف كما وردت في المفتاح ص: ٦ طبعة عيسى البابي الحلبي

على أنّ ثَمّة نصاً لابن الجزري «ت: ٨٣٣» أورده في معرض حديثه عن صفة الاستطالة يَصِلُ فيه صوت الضّاد بمخرج اللّام[٣٦]، مخالفاً بذلك عن قول الخليل، ومن هذا ينشأ سؤال: أَأصاب مخرج هذا الحرف تغيُّرٌ ما سَجّلته مقالة ابن الجزري؟ رُبّما كان الأمر كذلك، بيد أن صفات الحرف الأخرى بقيت تتردد في مُصنّفات اللّاحقين على ما كانت عليه من قبل.

٢ - الصّـفـــات:

أ - الاستعلاء:

يُعَرَّفُ الاستعلاء[٣٧] بأنه تَصَعُّد اللّسان إلى الحَنَك الأَعْلى، وهو ارتفاع مُطْلَق سواء انطبق اللّسان أو لَمْ يَنْطَبِق.

قال السُّيوطيّ[٣٨]: «وسُمّيت المُستَعلِيَة؛ لأنّ اللّسان يَعلُو إلى الحَنَك عند النُّطق بها، فيَنطَقُ الصّوت مُستَعلِياً بالرِّيح».

والأحرف التي يَعلُو بها اللّسان إلى جهة الحَنَك هي أربعة[٣٩] أَحرُف الإِطْباق، والغين، والخاء، والقاف. وعلى هذا فهي سبعة أحرف.

ويَستَبين مِمّا سبق أن الاستعلاء صفة جامعة بين نوعين من الحروف:

الأول : حروف لها موضع نُطق واحد، أي: أُحادية المَخْرَج، وهي: الغين، والخاء، والقاف، وهو ما يُطْلَقُ عليه في بَعْضِ مُصَنَّفات الصوتيات[٤٠] المعاصرة الحروف الطبقية Velar.

الثاني : حروف تُنتَجُ بتظافر مَوْضِعين على إخراجها: الأوّل منهما هو طرف اللّسان، والثاني: ظهر اللّسان ممّا يحاذي الحَنَك الأعلى، ويُطْلَقُ عليه في تلك المصنّفات: حروف الإِطْباق Velarized، وفيها يكون استعلاء ظهر اللّسان في هذا المَوْضِع حركةً أدائية مصاحبةً لاتصال طَرَفِ اللّسان بِمَخْرَج الحرف.

يقولُ صاحبُ كِتاب «مناهج البحث في اللُّغة»: «وقد عَبّر النُّحاة والقُرّاءُ الأَقْدَمون عن الطبقية والإِطْباق كليهما باصطلاح الاستعلاء، وقصدوا بذلك عُلُوّ مؤخر اللّسان باتّجاه الطَبَق، سواء اتّصل به كما في الطبقيّة أم لم يتّصل به كما في الإِطْباق».

وعلى ذلك فإنّ سَلْب صفة الطبقيّة من الصّوت الطبقي ينعدم به الحرف، أما سَلْب صفة الإِطْباق من الصّوت المُطْبق فإنه ينتج حرفاً آخر مخرجه من طرف اللّسان. وسترى بيان ذلك في حديثنا عن الإِطْباق فيما يأتي.

ب - الإِطْبــاق:

وردت صفة الإطْباق عند سيبويه في قوله[٤١]: «إذا وضعت لِسانَك في مواضعهن [أي أحرف الإطْباق] انْطَبَق لِسانُكَ من مواضعهن إلى ما حاذى الحَنَك الأعلى من اللّسان، ترفعه إلى الحَنَك، فإذا وضعتَ لسانَك فالصّوت محصورٌ فيما بين اللّسان والحَنَك إلى موضع الحروف».

ومثلُ هذا عند ابن الحاجب والرضيّ قال[٤٢]: «قوله[٤٣]: المطبقة ما ينطبق معه الحَنَك على اللّسان؛ لأنّك ترفعُ اللّسان إليه فيصير الحَنَك كالطَّبَق على اللّسان، فتكونُ الحروف التي تَخْرُجُ بينها مطبقاً عليها».

وخطورة هذه الصفة تبين لكَ عِلّة المُلازمة بين الضّاد والإطْباق، بيدَ أنّها ملازَمَةٌ تُفارق في طبيعتها نوع الملازمة الحاصل ما بين الإطْباق وسائر حروفه الأخرى سوى الضّاد.

يقول سيبويه في نَصٍّ له مشهور[٤٤]: «لولا الإطْباق لصارت الطّاء دالاً، والصّاد سيناً، والظّاء ذالاً، ولَخَرَجَتِ الضّادُ من الكلام؛ لأنّه ليس شيء من موضعها غيرها».

وجلاء هذا النّص إنّما يكون باعتمادنا على بيان سبقَ أَنْ سُقْناهُ في شأنِ الاستعلاء؛ إذ استظهرنا ثَمّةَ أَنّ أَحْرُف الإطْباق التي تكوّن مع الحروف الطبقيّة طائفةَ الحروف المُسْتَعْلِيَة، إنّما تُفارِقُ الحروفَ الطبقية في أنّها تؤُول إذا ما سُلِبت منها ظاهرة الإطْباق إلى أحرف أُخَر مَخْرَجُها من طَرَفِ اللّسان. وبهذا يُفْهَمُ قول سيبويه بأيلولة الصّاد إلى سين، والطاء إلى دال، والظاء إلى ذال.

أما المُلازمة بين الضّاد والإطْباق فإنّها ملازمةٌ فريدة؛ إذ هي حرف الإطْباق

الوحيد الذي تتخلّف فيه هذه القاعدة، فلا يؤوِل بسلبِ الإطْباقِ إلى صوتٍ آخر مُعْتَرَفُ به في نِظام العربية، أي: إنّ سَلْب الإطباق يُفضي إلى انعِدام الحَرف، أو إلى خُروجِهِ من الكَلام بِعبارة سيبويه.

وحاصلُ القول أَنّ الضّاد يجمَعُها بالأحرف الطبقيّة (الخاء، والغين، والقاف)، وبأحرف الإطْباق (الصّاد، والطّاء، والظّاء)، سِمَاتٌ جامعة، وتنماز من كِلَتا الطّائفتين بِسِماتٍ فارقة، وذلكم هو مظهر الخصوصيّة في علاقة الضّاد بالإطْباق.

ومن هذه الصّفة يتبيَّن لك ما تكرَّر في كلام المتقدّمين من التّنبيه إلى العناية بِنُطْقِ هذا الحرف، وبصفة الإطْباق على جهة الخُصوص، ومِنْ ثَمَّ كان حُسْنُ إِخْراجِه ضامناً لبقائه، وإهمالُ تحقيقِ صفة الإطْباق مُخْرِجاً له من حروف العربية.

جـ - الاستطالـة:

يُوْصَفُ الضّاد بأنه حرف مستطيل، وذكروا أنّ هذا من فضيلته[٤٥]، والاستطالة هي الامتداد إلى الأمام من خلف. قال ابن الجزري[٤٦]: «والحرف المستطيل هو الضّاد؛ لأنّه استطال عن الفم [كذا] عند النُّطْقِ به حتّى اتصل بمخرج اللّام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطْباق والاستِعْلاء».

ولا يخرجُ حديث المتقدّمين في بيان الاستطالة عمّا ذكرته هنا عند ابن الجزري. فسيبويه يرى[٤٧]: «أنّها تُخالِطُ مَخرج غيرها بعد خُروجها، فتستطيل حتّى تُخالط حروف المعجم، وابن عصفور[٤٨] يرى أنّ المستطيل هو الضّاد[٤٩]؛ لأنّها استطالت في مَخرجها.

وابن يعيش[٥٠] يرى أنّ الاستطالة التي للضّاد ليست لشيء من حروف العربية، ويذكُرُ أنّ عِلّة هذه الاستطالة في الضّاد عائِدَة لرخاوتها.

وإذا كان الضّاد يشارك غيره في الإطْباق فإنّه ينفردُ هنا بالاستطالة بالإضافة إلى انفراده بمخرج ليس لغيره.

د - الـرَّخاوة:

يُوصَفُ الضّاد بأنه من الأَخْرُف والرِّخوة(٥١)، والحرف الرِّخو هو الذي يجري معه الصوت، إذا وقفت عليه؛ لأنّه لا يشتدّ لزومُه موضعَه. ولهذا قال الرّضيّ(٥٢): «والرّخوة ما يجري الصّوت عند النُّطْق بها».

وأَبْيَنُ من هذا ما جاء عند ابن عصفور قال(٥٣): «والرِّخو هو الذي يجري فيه الصوت من غير ترديد لتجافي اللِّسان عن موضع الحرف، ألا ترى أنّكَ تقولُ: المسُّ، والرّشُّ، والشُّحُّ، ونحو ذلك، فتجد الصّوت جارياً مع السّين والشّين والحاء».

ومثل هذا ما جاء عند سيبويه(٥٤): «وذلك إذا قلت الطّسّ، وانقضّ، وأشباه ذلك أجريت فيه الصّوت إنْ شئت».

وقوله: «إن شئت» في آخر حديثه يعني أنك تستطيع عند ذَوْق الحرف أن تُطيل أمَدَ النُّطْقِ به ما أَسْعَفَكَ النَّفَسُ، ولا يكون ذلك للصوت الشديد.

ورَبَط ابن يعيش(٥٥) بين صفتي الاستطالة والرّخاوة على أن الثانية هي علّة الأولى مُحْوِج إلى بيان؛ فإنّ ما بينهما ليس علاقة العِلّيّة بل علاقة التلازُم؛ إذ لا يُعْرَف وقوعُ الاستطالة إلّا من طريق الرّخاوة، (وهي الاحتِكَاكُ في مُصْطَلح المُحَدّثين)، وإلّا فإنّ الرّخاوة قد تكون، ولا تكون معها الاستطالة.

هـ - الجَهـر:

الضّاد من الحُروف المَجهورة، والحرف المجهور هو حرف أشبع الاعتماد

عليه في موضعه، ومنع النَّفَس أنْ يَجري معه حتّى يَنْقَضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت.

قال سيبويه[٥٦]: «فالمجهورة[٥٧] حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفَس أنْ يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت، فهذه حال المجهورة في الحَلْق والفَم. . .».

وقد يَلْتَبِسُ الجَهر بالشِّدّة في الوَصْف، ولهذا فَرّقَ العُلَماءُ بينهما، ومِن ذلك ما ذَكَرهُ السُّيوطيّ، قال[٥٨]: «والفَرْقُ بينَ المَجْهُور والشّديد، أَنّ المَجْهُور يُقَوّى الاعتماد عليه، والشّديد يُقَوّى لزومه موضعه.

ولابن عصفور[٥٩] والرّضيّ[٦٠] كلام في التمييز بين الشّدّة والجَهر هو قريبٌ من قَريب.

و - القلقلـة:

في العربية حروف تضغط ضغطاً شديداً، فَلَها أصواتٌ كالحركات تتقلقلُ عند خُروجها، أي: تَضطَرِبُ، ومن هنا سُمّيت أَحرف القلقة، وهي عندهم خمسة أحرف: القاف، والجيم، والطّاء، والدّال، والباء. وجمعوها في قولهم: قطبجدٍ، أو قد طبج.

قال ابن عصفور[٦١]: «فالمتقلقلة. . . وذلكَ أَنّها تُضْغَطُ عن مواضعها وتُحفَزُ في الوَقْف، فلا تستطيعُ الوقفَ عليها إلّا بصوتٍ نَحو: الحقْ، أُخرُجْ، اِهبِطْ، اِذْهَبْ، امْدُد»

وقال الرّضيّ[٦٢]: «وحروف القلقة إنّما سُمّيَت حروف القلقة لأنّها يَصْحَبُها ضَغْطُ اللّسان في مخرجها في الوَقْف مع شدّة[٦٣] الصّوت المتصعّد من الصّدر، وهذا الضَّغْطُ التامُّ يمنعُ خروج ذلك الصّوت، فإن أردت بيانها للمخاطب احتجت

إلى قلقلة اللِّسان، وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها، فيسمع، وبعض الحروف العربية أشدُّ صوتاً، كأنّهم يرومون الحركة في الوَقْف...»(٦٤).

وقال(٦٥) ابن أبي مريم(٦٦): «... وزعم بعضُهم أنّ الضّاد والزّاي والذّال والظّاء منها؛ لنتوّها، وضغطها في مواضعها، إلّا أنّها وإنْ كانت مُشْرَبَةً في المخارج فإنّها غير مضغوطة كضغط الحروف الخمسة التي ذكرناها. لكن يخرج معها عند الوقوف عليها شِبْهُ النفخ».

وظاهر من النصوص السّابقة أنّ القلقلة الاصطلاحية مَنُوطة بأمرين هما: الشِّدَّة، والجهر، وعلى ذلك يكون ما أدرجته بعض النُّصوص من حروف وصفت بالقلقلة مرّة، وبالنفخة أخرى، وبالإشراب ثالثة، إنّما هو خروج عن المفهوم الاصطلاحي للقلقلة. وإذا صَحّ ذلك لم يكن للضّاد في صُورتها القديمة نصيب من هذا الوصف.

وما ذكرهُ ابن مريم عن بعض المتقدّمين، ساقَهُ مُضَعَّفاً بقوله: «وزعم...».

ويستفاد التضعيف في جعل الضّاد بين حروف القلقلة عند ابن أبي مريم من جهتين:

الأولى: إسناده هذا الزعم إلى البعض.

والثانية: قوله: «وإنْ كانت لا تَبلغ ضغط الأحرف الخمسة».

وينجَرُّ ذلك إلى ما وُسِمَ بالحروف المشْرَبة.

وأما ما نقله ابن الجزري عن بعضهم(٦٧) من ذكر الهمزة مع المقلقلة، فقد كفانا الردّ؛ إذ ذكر أَنّ هذا لم يأخذ به الجمهور، لما يدخلها من التخفيف حالة السُّكون، ولما يعتريها من الإعلال.

وما ذكره عن سيبويه من ذكر التاء مع المقلقلة رَدَّه بقوله: «مع أنها المهموسة».

وسترى في قابل ما أصاب الضّاد في الأداء القرآني عند المُحَدّثين من تغيير كان أولى أنْ يَلِج بها من أوسع الأبواب إلى حروف القلقلة، غيرَ أنّهم حاروا في أدائهم بين الوصف الموروث للحرف، وما أصاب صفته من تغيّر موجب لتغيير الأداء، وكانَ أمرهم عجباً في الجمع بين نقيضين لا يَسُوغ اجتماعهما.

ضاد العربية بين القديم والحديث:

يرى الباحثون ممن عرضوا(٦٨) لهذه المسألة أنَّ نُطْقَ الضّاد في عصرنا هذا مُخْتَلِفٌ عن نُطق الضّاد في القديم، أما في زماننا هذا فإنّ حرفَ الضّاد في بعض البلاد العربية يسمع صوتاً شديداً مجهوراً مطبقاً، وهو النظير المجهور للطّاء، والمُقابل المفخّم للدّال، أي: أنّه يختلف عن الطّاء في تذبذب الأوتار الصوتيّة معه وعدم تذبذبها مع الطّاء.

ويختلفُ عن الدّال في ارتفاع مؤَخّر اللّسان وتقعّره، وذلك ما لا يَحْدُثُ مَعَ الدّال، وعند نُطْق الضّاد في مِصر ينحبِسُ الهواء عند نهاية الْتقاءِ طَرَفِ اللّسان باللّثة وأُصول الثنايا، وبعد انفصال اللّسان نَسمعُ صوتَ الضّاد الحديثة. كذا في مِصْرَ، أمّا في بعضِ البلاد العربية مثل العراق وبعض أقطار المغرب فهي شبيهة بصوت الظّاء.

قال: «وكِلا النُّطْقَين انحراف عن الأصل». ويُمْكِنُ مُقابلة هذا الخلاف كما يلي:

الضّاد الحَديثَة	الضّاد القَدِيمَة
- صوت أسناني لثوي	- صوت شَجْري «أو أسناني لثوي من مخرج اللّام».
١ - يكون اتجاه حركة الهواء من فوق ظهر اللّسان، ولا يجري انحباسه إلّا في نقطة واحدة عند المخرج.	١ - ينحرف اتجاه حركة الهواء إلى حافَّتي اللّسان ممّا يلي الأَضْراس، وبِذلك تتحقق صِفة الاستطالة.
٢ - انحباس الهواء خلف العضوين المُتصلين قبل انفصالهما بشكل مُفاجئ، ومِنْ ثَمّ فهو صوت شديد.	٢ - يَخْرُجُ الهواء مصحوباً بحفيف ناشئ عن الاحتكاك بالمَجرى الضيّق، فالصوت فيه رخاوة.
٣ - تقعُّر اللّسان من أجل الإِطْباق وارتفاع مؤَخّر اللّسان، نحو الطَبَق مع رجوعه باتجاه الحائط الخلفي للحلق.	٣ - تَقَعُّرَ اللّسان وارتفاع مؤخّرته نحو الحَنَك الأَعْلى مع رجوعه باتجاه الحائط الخلفي للحَلَق، فالصوت مُطْبق «مفخَّم».
٤ - الأوتار الصوتيّة في حالة اهتزاز مُسَبِّبةً جَهر الصوت.	٤ - الأوتار الصَّوتِيّة في حالة اهتزاز مُسَبِّبة جَهر الصوت.

وإذا نَظَرتَ في هذه الأَوْصافُ المُتقابلة على ما ذَهَبَ إليه الباحثون بدا لَكَ الفَرْقُ بين الصُّورتين محصوراً في أُمور:

- المخرج على خلاف.
- شدة في الضّاد الحديثة في مقابل رخاوة في الضّاد القديمة.
- سطحيّة تيار الهواء في الحديثة، يقابله جانبيّة التيار واستطالته في القديمة.

أما الجهر والإطْباق فَكِلَتاهما من صِفات الاشتراك.

قال إبراهيم أَنيس[٦٩]:

«والذي نستطيع تأكيده هنا هو أنّ الضّاد القديمة قد أصابها بعض التطوُّر حتى صارت إلى ما نعهده لها من نُطق في مِصْر، وأنّ هذا التطوّر كان قد تمّ في عهد ابن الجزري، أي في القرن الثامن الهجري، فهو يقولُ في كتابه التمهيد: «إن بعض المصريين وبعض المغاربة ينطقون بالضّاد المعجمة طاء مهملة...»».

ثم قال أنيس:

«والضّاد القديمة كما أتخيلُها يمكن النُّطْقُ بها بأن يبدأ المرءُ بالضّاد الحديثة، ثم ينتهي نطقه بالظّاء، فهي إذاً مرحلة وُسطى فيها شيء من شدّة الضّاد الحديثة، وشيء من رخاوة الظّاء العربية».

ونجد نظير ذلك عند تمام حَسّان، إذ يقول[٧٠]: «هو صوت أسناني لثوي مجهور مُفَخَّم كما ينطق به قرّاء القرآن في مِصر في وقتنا الحاضر...».

وبعد أن عَدَّدَ الصِّفات المائزة للحرف في النُّطق القديم قرَّر أَنّ هذه الصِّفات تُشيرُ إلى ضاد غير شبيهة بما ننطقه في الوقت الحاضر.

وخالِصَةُ القول في هذا أَنّ الضّاد حتى في الأداء القرائي المعاصر مخالفة للضّاد القديمة كما أثبتتها مصنّفات المتقدّمين من أئمّة النّحو واللُّغة؛ بل في مصنّفات الرّاسخين في علم التجويد والقراءات وتجيء هذه المخالفة في الضاد

في أوجه تتغير بها خريطة العلاقات بين أصوات العربية، إذ التبست الضّاد بالظّاء قديماً، وأصبحَ سَلْبُ الإطْباق منها بحسب الأداء المعاصر موجباً لتحولّها إلى الدّال بعدَ أنْ كان هذا السّلْب في القديم يخرجها من الكلام، وصار الجَهْر هو السِّمَة الفارقة الوحيدة التي تميزها من الطّاء، ولم يكن ذلك كذلك في القديم، بل إنّ هذا التغيُّر الطارئ عليها كان موجباً لإدخالها في حروف القلقلة بتوافر شروط القلقلة فيها، وهو ما ليس الآن بكائن، كُلُّ أولئك موجب لرجع النظر بالكليّة في أمر الضّاد، وأحكام إدغامها في القراءة المعاصرة، وعلاقتها بالقديم، وهو ما نبسط القول فيه في موضعه من هذا البحث.

بين الضّاد والظّاء في القديم:

التَبست الضّاد بالظّاء في القديم بجامع الرَّخاوة والجَهْر والاستعلاء (أو التفخيم) في كُلٍّ، وإنْ بَقيَت الاستطالة سِمَة فارقة بينهما؛ إذ إنّها صِفة لَمْ تُقَرَّ إلّا للضّاد وحدها، ومن ثَمَّ دَأَب المتقدّمون على التحذير من الخَلْطِ بينهما؛ إذ رأوا أنَّ أكْثَر النّاس لا يُحسِنُون النُّطْقَ بالضّاد، بل يميلون به إلى الظّاء؛ لأنَّ الضّاد حرف عَصِيٌّ، وقد سبق نَصُّ ابن الجزري في هذا.

ولقد أنبَه الزمخشري على هذا في تفسير قوله تعالى[71]: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[72]، قال: «بظنين، أي: بمتهم. من الظِّنّة وهي التهمة، وقرئ[73] «بضنين» من الضَّنّ وهو البُخْل. . .، وفي مصحف عبدالله بالظّاء[74]، وفي مُصحف أُبيّ بالضّاد، وكان رسول الله ﷺ يقرأ بهما، وإتقانُ الفَصْل بين الضّاد والظّاء واجب، ومعرفة مخرجيهما مما لا بُدّ منه، فإنّ أكثر العَجَم لا يُفرِّقون بين الحرفين، وإنْ فَرّقوا ففرقاً غير صواب، وبينهما بَوْنٌ بعيد».

قال الزمخشري: «ولو استوى الحرفان لما ثبت في الكلمة قراءتان اثنتان واختلافٌ بين جبلين(٧٥) من جبال العِلْم والقراءة، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب...».

ويبدو أنّ التباس الحرفين في النُّطق اقترن بتشابههما في الخط، وقد أبان الجعبري عن هذا المُشْكِلُ بقوله(٧٦):

«وجه بضنين أنه رُسِمَ بِرَأْسٍ مُعْوَجَّة وهو غير طَرَف، فاحتمل القراءتين».

قلت: ولعلّ الصُّورة كما يأتي:

بضنين ← ______ → بظنين

والضّاد والظّاء في الخط المُسْنَد صُورتهما متقاربة فهما على ما يأتي:

الضّاد الظّاء

والفَرْقُ بينهما هو رأس الظّاء البارزة، وهي ما تشير إلى الفَرق في النُّطْقِ بين الحرفين.

ولقد تواترت(٧٧) الضّاد والظّاء على مواضع من ألفاظ العربيّة حتى أحوج عُلماء الأُمّة إلى تصنيف رسائل ضافية تغيّت فضّ الاشتباك بين الحرفين، ومن ذلك ما أورده ابن مالك في كتابه(٧٨): «الاعتضاد في معرفة الظّاء والضّاد»، إذ استظهر مواضع يتوارد فيها الحرفان، وكان من ذلك(٧٩):

عَضّ الحرب والزمان - عظ

مضاف الخصام - مظاظ

التضافر - التظافر

وتَتَبّعَ ابن مالك ما جاء من الكلمات وفيها هذان الحرفان، وساقَ الأَمثلة مرتبة على أوائلها ومن ذلك[٨٠]:

حرف الهمزة : أَضَلّ - أَظَلّ

حرف الباء: البضّ - البظ

البيض - البيظ

حرف التاء: التضفير - التظفير

التقريض - التقريظ

... ...

وكان يذكر الفرق بين الصُورتين من حيثُ المعنى، واستمر على هذا المنوال في رسالته.

وتوارد العُلماء على ذِكْرِ هذه الفروق[٨١]، وكان ممّن فَعَل هذا ابن القَطّاع في عَضّ، وعظظ قال[٨٢]: «وعَظّهم الزمان والحرب عَظّاً، مثل عَضّهم بالضّاد المعجمة».

ولو تابعت جمع مثل هذه المفردات لجمعت منها شيئاً كثيراً، فإذا نظرتَ إلى اهتمامهم بهذين الحرفين وتداخل صوتيهما عند الناطقين بالعربية، وكثرة التأليف فيهما، وفي الفرق بينهما علمت أن المشكل قائم منذ القديم، وأنّ ما يحصل الآن في زماننا من الخلط في التصويت بهما إِنّما هو امتداد لِما كان فيما مضى.

ولقد نشأ عمّا امتازت به الضّاد من خصوصيّة في النُّطْق وقابلية للالتباس بالظّاء أمور مشكلة فيما يتّصل بها من أحكام الإدغام، سواء من جهة إدغام غيرها فيها، أو إدغامها في غيرها، وظلّ تدافع الخصائص بين المُدْغَم والمُدْغَم فيه توافقاً أو تنافراً من أوفر ظواهر صوتيات العربية حظاً من النظر في القديم، بيدَ أنّ العَجَبَ العاجِب في الأَمر هو ما نَلْحَظُه من تبايُنٍ ظاهرٍ في المادة التي اتَّخَذها أَئِمّة النّحو واللُّغة مِنَ المُتَقدِّمين مَناطاً للنَّظر، وما جاءَت به مرويات القراءات القُرآنية المَنقولة بالمشافَهة والتواتر بين الحُفّاظ.

ولقد أجاءنا هذا التباين إلى النَّظر فيما حفلت به هذه المُصنّفات من أحكام وآراء لِنُعْمِلَ فيها أدوات الفحص والميْز والترجيح بالعدول عن المِثال المصنوع، والقول الموضوع إلى ما هو ثابت بالرواية والسَّند، وضبط أهل العِلْم، وأفضى ذلكم بنا إلى انشعاب القول في جهتين:

- جهة تعالج أحكام إدغام الأحرف في الضّاد.

- وجهة تُعالج أحكام إدغام الضّاد فيما سواها من الأحرف، وهو ما يأتي بيانه على النَّسَقِ السّابق.

* * *

إدغام الأحرف في الضّاد

يُعرَّفُ الإدغام بأنّه إدخال حرف في حرف، وفناؤه فيه، ونُطْقُ الثّاني مُشَدّداً، فيُغني تشديده عن النُّطق بحرفين مُفردَين؛ إذ يَرتَفِعُ اللِّسان بهما دفعة واحدة، ثم ينحطُّ على آخر المُدْغَم فيه، وفي ذلك تخفيف من العبْء بحركة اللِّسان عن حركتين في حرفين اثنين، وفي سبيل ذلك ذَكَرَ العُلماءُ أسباباً للإدغام[٨٣] وصوراً منه، وما يَمْنَعُ من تحقيق ذلك، وهو ممّا لسنا بسبيله؛ إذ أدخل في حديثي عن إدغام الأحرف في الضّاد مباشرة من غير بَسْط القول في هذه المقدّمات التي رُبّما كانت من المُسَلّمات عند المختصّين.

وأذكر فيما يأتي حالات إدغام الأحرف في الضّاد:

١ - إدغام التاء في الضّاد:

ذَكَرَ المُتَقدّمون أنّ التّاء تُدْغَم في الضّاد، والعِلّة في جواز ذلك عندَهم أنّ في الضّاد استطالة تَتّصِلُ بِمَخْرَجِ حروفِ طَرَفِ اللِّسان، والتّاء مَخْرَجها من هذا الطَرَف، ولذا صَحَّ الإدغام[٨٤].

ومِنَ الأَمثلة التي تتكرّرُ عند الصرفيين ويأخذها اللّاحق عن السّابق قولُهم: انعت ضَّرَمة[٨٥].

وقال سيبويه[٨٦]: «وسمعنا من يُوْثَقُ بعربيّتِهِ قال:

ثار فضجّت ضَّجَة ركائبه

فأدغم التّاء في الضّاد».

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن يعيش[٨٧]: «شَدّت ضّفائرها»، وهو ما تَبِعَ فيه نَصّ الزّمَخْشَري.

وذَكَرَ الرّضيّ[٨٨] صورة من الإدغام جاء فيها التّاء والضّاد في كلمة واحدة، وكان مثالاه: «اضّاربوا، واضّرَع»، وذكر أن أصلهما: تفاعل وتفعّل.

وما ذهب إليه يقتضي أن يكون أصل الأول: تضاربوا، والثاني: تضرّع، فأدغمت التاء في الضّاد فيهما، ثم زيدت همزة الوصل بسبب السكون الطارئ في الأوّل، حيث وَقَع إدغامه فيما بعده. وذَكَر أنّه إدغام مُطّرد.

٢ - إدغام الثّاء المُثَلّثَة في الضّاد:

بَقِيَ العُلماءُ هنا مُحافظين على لَفظِ «ضَرَمة» الذي تقدّم في الحالة الأُولى، وهي إدغام التّاء في الضّاد. وكان مثالهم[٨٩]: ابعث ضّرَمة

ولاحظتُ أنّ ابن يعيش حاوَلَ الخُروجَ مرّات عِدّة على أمثلة الصرفيين المُكَرّرة، فجاء مثاله هنا أيضاً[٩٠]: لَمْ يَلْبث ضّارباً، وهو في هذا تابعٌ للزمخشري، ولم أجد هنا تعليلاً لجواز هذا الإدغام كالذي صَرّحوا به من قبل، ولعلّ العِلّة المُجيزة لذلك هي هي، فقد ذَكَروا استطالة حرف الضّاد حتى يبلغ مَخرج «الثّاء»[٩١].

وقد أغفلوا بذلك جوامع أُخَر بين الحرفين تفضي إلى وقوع الإدغام، نأتي على ذِكْرها في مناقشة آرائهم بالتّحليل والتّعليل.

٣ - إدغام الدّال في الضّاد[٩٢]:

وفي إدغام الدّال في الضّاد حافظ الصّرفيّون على لَفْظِ «ضَرَمة»، وغيّروا الفِعْلَ مَعها فقالوا[٩٣]: أَبْعِد ضَّرَمة.

وكما جَرَت العادة من قبل عند ابن يعيش فإنّه أتى بمثال مُغاير لِمَن سبقه فقال[٩٤]: زادْ ضّحكاً، وكان في هذا تابعاً للزَّمَخشري في مُفَصّله.

والدّال صوت أسناني لثويّ شديد مجهور مرقّق، وهم يقولون في عِلّة ذلك أنّ الضّاد استطال إلى الأسنان فالتقى مخرجٌ بمخرج، فصَحَّ الإدغام.

ونقول في أمر الجوامع الأُخَر بينهما مِثْلَ مقالتنا من قبل في شأن الثّاء والضّاد.

٤ - إدغام الذّال في الضّاد:

ومِمّا ذَكره العُلماء مثالاً لإدغام الذّال في الضّاد قولهم: انبذ ضَّرَمة[٩٥]، خُذ ضّرمة[٩٦]، وصورته عند سيبويه: خُضَّرَمة، وغيّر ابن يعيش المِثال فقال[٩٧]: انبذ ضّاربك.

والذّال صوت أسناني رخو مجهور مُرَقّق، فهو قريبٌ من مَخْرَج الضّاد، وهذا ما سَهّل إدغام الأوّل في الثّاني.

٥ - إدغام الطّاء في الضّاد:

هذان حرفان مُطْبَقان، والفَرْقُ بينهما أنّ الطّاء مهموس مُطْبَق في تصنيف المُتَقَدّمين، والضّاد مجهور مُطْبَق، وكلاهما من طرف اللّسان، بيدَ أنّهما

يفترقان في الشّدة والرّخاوة والاستطالة، ورُبّما كان تقارُبُ المَخْرَجَين هو ما سَهَّلَ إدغام الطّاء في الضّاد.

وكان مثال سيبويه: اضبط ضَرَمة = اضبطّرمة.

قال[٩٨]: «وقد تدغم الطّاء والتّاء والدّال في الضّاد؛ لأنّها اتّصلت بِمَخْرَج اللّام، وتطأطأت عن اللّام حتّى خالَطت أُصول ما اللّام فَوْقَهُ مِنَ الأَسْنان، ولم تقع من الثنيّة موقع الطّاء؛ لانحرافها؛ لأنّك تضع للطّاء لِسانك بين الثنيتين، وهي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطّاء فيما ذَكَرْتُ لكَ أَدْغَمُوها فيها.. وذلك قولك: اضبضَّرَمَة...».

ودأب ابن يعيش على مخالفة غيره في وضع المثال فقال[٩٩]: «حُطْ ضّمانك».

٦ - إدغام الظّاء في الضّاد:

أسلفنا أنّ عدّة الجوامع ووثاقتها بين الحرفين وخصوصة العلاقة بينهما أوجبت إفراد رسائل قائمة برأسها لعلاج أمر الخلط بينهما في النُّطْق والخطّ، ووقوع الإدغام بينهما هنا هو أَوْجَبُ بقياس الأَوْلى.

ولا يزال مثال سيبويه[١٠٠] في «ضَرَمة» قال: احفظ ضَّرَمة، وصورته عنده بعد الإدغام احفضَّرَمة.

أمّا مثال الزمخشري وتابعه ابن يعيش فهو[١٠١] «احفظ ضَّأنك».

وجاء مثال ابن عقيل على نَسَق ما عند سيبويه مع تغيير الفِعْل[١٠٢]: عظ ضَمَرَة.

٧ - إدغام اللاّم في الضّاد:

ذَكَرَ ابن يعيش أنّ «لام» «أل» تُدْغَم في حروف طرف اللّسان، وما اتَّصل بطرفه، وإن كان مَخْرَجُها من غير طَرَف اللّسان، وَعَدَّ من ذلك ثلاثة عشر حرفاً[١٠٣]، منها أحد عشر[٤] حرفاً من طرف اللّسان. ثُمّ ذَكَر أَنّ لامَ المعرفة تُدْغَم فيها، ولا يجوزُ ترك الإدغام لثلاثة أسباب[١٠٤]:

١ - المقاربة في المَخْرَج؛ لأنّها من حُروف طَرَف اللّسان.

٢ - كَثرة لام المعرفة في الكلام.

٣ - تَتّصِل «أل» بالاسم اتّصال بعض حروفه؛ لأنّه لا يوقف عليها. قال: «فلهذا لَزم الإدغام فيها»[١٠٥].

وأفرد، العُلماء[١٠٦] لِلام «هل، بل» فصلًا في الإدغام، ثم ذكروا خلافاً في إدغامها وإظهارها عند ثمانية[١٠٧] أحرف من بينها الضّاد، وكان إدغام لام «بل» في الضّاد من مسائل الخِلاف.

ومن الأمثلة التي ذكروها لهذه الصورة من الإدغام[١٠٨]:

الضّياء، هل ضَرب، وصورتها بعد الإدغام: هَضَّرَب.

وذكر ابن عصفور[١٠٩] أنّ جواز البيان في مثل «هل ضرب» إنّما جاء من أنها لم يكثر استعمالها فيما أُدْغِمَت فيه ككثرة لام التعريف، وأنها ليست مع ما بعدها بمنزلة كلمة واحدة.

وسترى نصيب ذلك القول من الصّواب عند الاحتكام إلى القراءات القرآنية فيما يأتي.

وخلاصة القول ما يأتي:

يُدْغَم في الضّاد التاء، والثاء المثلثة، والدّال، والذّال، والطّاء، والظّاء، واللّام، وساقَ العُلماءُ أَمْثلة مَصنوعة لذلك لم يُتَكَلّم بها إلّا ما قَلّ، وذلك كان عند الزمخشري، فإنّ أمثلته وجُمله التي ذكرها مما هو مألوف في الاستعمال.

قال الزمخشري: «ويُدْغَم فيها [أي في الضّاد] ما يُدْغَم في الشّين إلّا الجيم»، وشَرَحَ هذا ابن يعيش فقال(١١٠): «والذي يُدْغَم في الشّين ثمانية أحرف هي الطّاء والدّال والتّاء والظّاء والذّال والثّاء واللّام والجيم، وقد استثنى هٰهنا الجيم؛ لأنّ هذه الحروف من طرف اللّسان والثنايا، والضّاد من حافّة اللّسان وجانب الأضراس، وفيها إطباق واستطالة تمتدُّ حتى تَتَّصل بهذه الحروف، فصارت مجاورة لها، فجاز إدغامهن فيها، وهي أقوى منهن وأوفر صوتاً، والإدغام إنّما هو في الأقوى...».

* * *

مرويات الإدغام في القراءات القرآنية

نأخذ الآن في إيراد ما رُوي من القراءات القرآنية ممّا جاء من الأحرف مُدْغماً بالضّاد، وذلك على نسق ما ذكرته من قبل من إدغام الأحرف بالضّاد.

١ - إدغام التّاء في الضّاد:

جاء في كِتاب الله موضع واحد وَقَع فيه هذا الإدغام وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾(١١١).

ولقد أَدْغَمَ(١١٢) التّاء في الضّاد أبو عمرو من رواية اليزيدي، وشجاع ويعقوب وابن مهران وخلّاد من طريق ابن خيرون، وهي مروية عن حمزة أيضاً من رواية خَلّاد. وأما بقيّة السّبعة فقد وردت الرّواية عنهم بالإظهار، وليس في كتاب الله تعالى تاء بعدها ضاد غير هذا الموضع.

٢ - إدغام الثّاء في الضّاد:

جاء هذا في موضع واحد لا ثاني له في كتاب الله تعالى وهو قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾(١١٣).

فقد أَدْغَمَ(١١٤) الثّاء في الضّاد أبو عمرو ويعقوب بخلاف عنهما، وقرأ بقية القُرّاء من السّبعة والعشرة ومن وراءهم بإظهار الثّاء.

٣ - إدغام الذّال في الضّاد:

إذا عَدَلْتَ عن المِثال المصنوع والقول الموضوع في تصانيف المتقدّمين إلى

القِراءات القرآنية وجدت هذا كثيراً في كتاب الله تعالى، ومن ذلك: دال «قد»، و«لقد»، حيث جاءت، ومثله دال «بعد».

ويورد علماء القراءات في باب الإدغام عنواناً يذكرون تحته حكم دال «قد»(١١٥) مع الضّاد وغيره من الحروف، ويعممون حُكم الإدغام، ثم يعودون في فَرْشِ الحروف لتفصيل ما أجملوه من قبل في موضع كُلّ آية من آيات القرآن الكريم، حيث ورَدَت فيه هذه الصورة.

وممّا يذكره صاحب النشر(١١٦) دلالةً على هذا الكثير ثلاثة شواهد قُرآنية: قد ضلّ، قد ضلّوا، قد ضللت.

ثم يذكر أنّ المدغمين للدّال في الضّاد هم أبو عمرو وحمزة والنسائي وخلف وهشام وابن ذكوان وورش.

ومن تركَ من القُراء السّبعة وهم نافع وابن عامر وابن كثير وعاصم، ويعقوب من العشرة وكذا أبو جعفر فإن قراءتهم على الإظهار.

ولقد أحصيتُ هذه المواضع التي وردت فيها دال بعدها ضاد فوجدتها كما يأتي:

أ - ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾: سورة النساء ٤/ ١٦٧، سورة المائدة ٥/ ٧٧،
سورة الأنعام ٦/ ١٤٠، سورة الأعراف ٧/ ٣٧، ١٤٩ .

ب - ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾: سورة الأنعام ٦/ ٥٦ .

جـ - ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾: سورة البقرة ٢/ ١٠٨، سورة النساء ٤/ ١١٦، ١٣٦،
سورة المائدة ٥/ ١٢، سورة الأحزاب ٣٣/ ٣٦ .

د - ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ﴾: سورة الصّافات ٣٧/ ٧١ .

هـ - ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾: سورة الرُّوم ٣٠/ ٥٨، الزُّمر ٣٩/ ٣٧ .
و - ﴿مِّنْ بَعْدِ ضَرَّآءَ﴾: سورة يونس ١٠/ ٢١، هود ١٠/ ١١، فُصِّلت ٤١/ ٥٠ .
ز - ﴿ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾: سورة الرُّوم ٣٠/ ٥٤ .

فهذه ستة عشر موضعاً روي فيها إدغام الدال في الضّاد، ولقد كان الأولى بالمتقدّمين أخذ أمثلتهم من هذه الشواهد الكثيرة بدلاً من الوقوف عند «ضمرة وضَرَمة»، وضربهم المثال بأفعال متغايرة تسبقهما.

وأذكر هنا في هذا المقام أربعة نماذج من صور مختلفة للكلمات مما وقع فيه إدغام الدّال في الضّاد، وهي:

الصورة الأولى: «فقد ضَلّ» وكان الموضع الأوّل في سورة البقرة في قوله تعالى[١١٧]: ﴿. . . وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾.

فقد أدغم[١١٨] الدال في الضّاد أبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وهشام وابن ذكوان وورش والأعشى عن أبي بكر عن عاصم.

وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم ونافع وقالون وأبو جعفر ويعقوب وقالون بإظهار الدّال.

وكذا جرى الأمر مع دال قد، ولقد، حيث جاء، ولا تجد حديثاً عند علماء القراءات غالباً في بيان أسباب صحة هذا الإدغام وعلّة وقوعه؛ إذ كان همّهم تحقيق الرواية بالإدغام، واستعراض القراءة على هذه الصورة.

الصورة الثانية: وهي قوله تعالى[١١٩]:

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ . . .﴾.

وقراء[١٢٠] الإدغام للذّال في الضّاد ممّن سبق ذكرهم في «فقد ضلّ» في الموضع السّابق تكرّر هنا في هذا الموضع، فقد اختلفت صورة الفعل غير أن العلّة الموجبة للإدغام ما زالت على حالها.

الصورة الثالثة: وهي ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ﴾، وقد جاءت في قوله تعالى[١٢١]:

﴿وَإِذَآ أَذَقۡنَا ٱلنَّاسَ رَحۡمَةٗ مِّنۢ بَعۡدِ ضَرَّآءَ مَسَّتۡهُمۡ إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ . . .﴾.

فقد أدغم[١٢٢] الذّال في الضّاد أبو عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة بخلاف عنهما.

ولم يكثر هنا قراء الإدغام كثرتهم في الشّاهدين السّابقين، ولعلّ العِلّة هي سكون ما قبل الذّال، وتتابع ساكنين بعد الإدغام: الأوّل من «بَعْد» ساكنٌ بالأصالة، والذّال مسكّنة من أجل الإدغام.

الصورة الرابعة: ﴿ بَعۡدِ ضَعۡفٖ﴾، وذلك في قوله تعالى[١٢٣]:

﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعۡدِ ضَعۡفٖ قُوَّةٗ . . .﴾.

وإدغام[١٢٤] الذّال في الضّاد كالصورة السّابقة مرويّ عن أبي عمرو ويعقوب بخلاف عنهما، ولا أجد علّة لقلّة القرّاء هنا إلّا العلّة التي سقتها للصورة السّابقة.

إدغام الذّال والطّاء والظّاء في الضّاد:

ليس في آيات القرآن الكريم ذال أو طاء أو ظاء بعدها ضاد، ولذلك فلا حديث في القراءات عن هذه الصور من الإدغام، ويبقى حديث اللّغويين وأمثلتهم التي تقدّمت هي الصورة المفترضة لهذا النوع من أنواع الإدغام.

٧ - إدغام اللاّم في الضّاد:

وردت آيات فيها إدغام اللّام بالضّاد وذلك على صورتين الأُولى: في لام «أل»، والثانية مع لام «بل».

أ - مع لام «أل»:

وورد من إدغام هذه اللّام في الضّاد في الآيات القرآنية ثلاثة شواهد هي:

الضّالون، الضّالين، الضّلال

وحقيقة صورة الإدغام واحدة وإن اختلفت صورة اللّفظ، وحَصْرُ هذه المواضع على ما يأتي:

١ - ﴿ٱلضَّآلُّونَ﴾: في سورة آل عمران ٣/ ٩٠، والحجر ١٥/ ٥٦، والواقعة ٥٦/ ٥١، والقلم ٦٨/ ٢٦، والمُطففين ٨٣/ ٣٢.

٢ - ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾: سورة الفاتحة ١/ ٧، والبقرة ٢/ ١٩٨، والأنعام ٦/ ٧٧، والشعراء ٢٦/ ٢٠، ٨٦، والواقعة ٥٦/ ٩٢.

٣ - ﴿ٱلضَّلَٰلُ﴾: سورة إبراهيم ١٤/ ١٨، سورة الحج ٢٢/ ١٢، وسبأ ٣٤/ ٨.

ولا تجد عند علماء القراءات حديثاً عن هذا الإدغام؛ إذ هو من اللّازم بالضرورة، مع أنه قد تقدّم عن الكسائي في حديثي من قبل أنّه أجاز البيان، إلّا أنه لم تُرْوَ عنه القراءة بذلك، ولا أَعْلَمُ لهذا الخلف في القول عِلّة ظاهرة.

ب ـ مع لام «بل» و«هل»:

ذكرتُ من قبل أن عُلماء القِراءات عَقدوا لإدغام اللّام في هذين الحرفين فيما بعدها فصلاً [125]، وذكروا الخلاف في إدغام اللّام فيها وإظهارها عند ثمانية أحرف وهي:

التّاء والثّاء والزّاي والسّين والضّاد والطّاء والظّاء والنُّون.

وما يهمّني هنا هو إدغام اللّام بالضّاد، وقد جاء ذلك في شاهد واحد وهو قوله تعالى[126]: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ بَلْ ضَلُّواْ عَنْهُمْۚ وَذَٰلِكَ إِفْكُهُمْ وَمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾.

ولقد قرأ بإدغام[127] اللّام في الضّاد قارئ واحد، وهو الكسائي، ووافقه على هذا ابن محيصن.

وقراءة الباقين بالإظهار، والإظهار هو لغة الحجاز.

ومما تقدّم تجد غنى القراءات القرآنية بشواهد الإدغام، مما تجافت عن ذكره مصنفات المتقدّمين إلّا قليلًا، إلى أَمْثِلَة ما أنزل لسان العرب بها من سلطان.

وأكثر ما تقدّم من هذه الشواهد إنّما هو إدغام الدّال في الضّاد، وكذا لام «أل». وأمّا ما اختلف فيه فهو ما سُبقت فيه الدّال بحرف ساكن، وأما الممتنع فهو الذّال والطّاء والظّاء، وحجتنا في القول بامتناعه أنه لم تَرِد له صورة في القِراءات القُرآنية، ولا عِبْرَة في ذلك بما سَبَق من مصنوع الأَمْثِلَة.

* * *

إدغام الضّاد في غيره من أحرف العربيّة

أ ـ رأي المتقدمين في هذه الظاهرة:

مذهب المتقدّمين أنّ كل حرف فيه زيادة لا يُدْغَم(١٢٨) فيما هو أَنْقَص منه صوتاً، ومن ذلك حرف الضّاد، فإنّ فيه استطالة ليست لشيء من الحروف، ولهذا لم يُدْغَم هذا الحرف في مقاربه شُحّاً على صوته من أن يزول بهذا الإدغام، ولئلا يزول بذلك ما فيه من زيادة صوت؛ إذ إن الاستطالة التي فيه يُذْهِبُها هذا الإدغام. ولقد رأينا من قبل أنّهم أجازوا إدغام غيره فيه؛ إذ لا يكون في ذلك نقص له، ولا إجحاف يقع عليه، إذ إدغام الأنقص في الأزيد جائز بل هو الأمر المألوف في هذا الباب.

وكل ما جاء من صور إدغام الضّاد في غيره حاولوا تأويله، فرأى فيه بعضهم إخفاء(١٢٩) للضّاد أَوْهَمَ الإدغام، وليس بإدغامٍ حقيقة.

قال ابن عصفور(١٣٠): «ثمّ الضّاد، ولا تدغم في شيء من مقارباتها، ذلك أنّ فيها استطالة وإطباقاً واستعلاء، وليس في مقارباتها ما يشركها في ذلك كله، فلو أُدْغِمَت لأدّى ذلك إلى الإخلال بها لذهاب هذا الفضل الذي فيها».

وذهب إلى مِثلِ هذا ابن عقيل في شرح التسهيل(١٣١)، وجعل ما جاء من صور إدغامها فيما بعدها يدخل في الشذوذ الذي لا تقوم به قاعدة.

وإلى مثل هذا ذهب ابن الحاجب في الشافية، والرضي في شرحها(١٣٢)، أمّا سيبويه(١٣٣) فلم يحكم بشذوذ ما ورد من ذلك، ولكنه جعله في باب الكراهية، وأن الانصراف عن الإدغام وبيان كُلّ حرفٍ عربيٌ جيد، والعلّة عنده كالعلّة عند غيره، وهو ما في هذا الحرف من الاستطالة.

ويمكن القول إن المتقدّمين قد اجتمعت كلمتهم في هذا على أمرين:

جواز إدغام الضّاد في مثلها، وامتناع إدغامها في غير مثلها، وأمّا مدار الخلاف فكان في الطّاء والشّين.

وفيما يأتي تفصيل القول فيما أوردوه من أمثلة وساقوه من تعليل.

١ - إدغام الضّاد في الضّاد:

هذه صورة لا خلاف فيها ولا جدال، فقد ذهبوا إلى نّ الضاد تُدْغَم في مثلها، وتكرَّر التصريح بهذا، حتى بلغ قدر الإجماع، وهو من بيان اللّازم بالضرورة عند تتابع مثلين.

قال الزمخشري(١٣٤): «والضّاد لا تُدْغم إلّا في مثلها كقولك: اقبض ضّعفها».

وقال ابن يعيش شارحاً قول الزمخشري(١٣٥): «الضاد تُدْغَم في مثلها» فقط كقولك: «ادحض ضَرَمه» ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام».

وقال سيبويه(١٣٦): «ويكرهون أن يدغموها، يعني الضّاد، فيما أُدْغِمَ فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشّين، والبيان عربي جيد لبُعْد الموضعين. . .».

وهو تعليل في حاجة إلى فضل بيانٍ وتحرير، فالاستطالة الباقية لا يمكن نسبتها إلى أيٍّ من عُنصُرَي الإدغام؛ ذلك أن إدغام المَثلين من الوُجهة النُّطْقِيّة المَحْض لا يعني أكثر من إطالة مُدّة النُّطْق بالحرف الواحد، أو بعبارة أُخرَى، اتّخاذ أعضاء النُّطْق المعنيّة وضع النُّطق بالحرف لأمدٍ أَطْول تعويضاً عن فَناء عنصر النُّطْق الأوّل في الثّاني، وليس للتعويض مَحْمَلٌ آخر إلا هذا.

ومن ثَمّ فلا مُشْكِلَ على الإطلاق في إدغام المثلين سواء مع الضّاد أو مع غير

الضّاد فارتفع بذلك الخلاف في هذه المسألة؛ إذ إنّ الاستطالة التي هي ميزة تُفارق بها الضّاد غيرها من سائر الحروف تكون مع إدغام المَثلين أظهر وأبقى.

وعلى الرغم من تصريحهم في غير موضع بأن الضّاد لا تُدْغم إلّا في مثلها وجدنا منهم من يعرض بالقول لإدغامها في حرفين آخرين هما الطّاء والشّين، وقد ورد الكلام فيهما على التفصيل الآتي:

٢ - إدغام الضّاد في الطّاء:

قالوا: تُدْغَمُ الضّاد في الطّاء، وكِلاهما فيه صِفَة الإِطْباق، غيرَ أنّ الضّاد أكثر[١٣٧] استطالةً، وليست الطّاء في السَّمْع كالضّاد، ومن ذلك ما جرى في «مضطجع».

قال سيبويه[١٣٨]: «وإن شئت قلت: «مُضَّجع»، وقد قال بعضهم: مُطَّجع، حيث كانت [أي الطّاء] مُطْبقة، ولم تكن في السَّمْع كالضّاد، وقد قَرُبَتْ مِنها وصارت في كلمة واحدة...».

وأنت ترى في هذا النَّص تمييز سيبويه بين صورتين للإدغام في هذه المسألة؛ إذ جعل إدغام الضّاد في الطّاء متروكاً على المشيئة فحكم له بالشيوع والانقياس.

وأما الصّورة الثّانية فقد ساقها بصيغة التمريض، والْتَمَس العِلّة للنّاطقين بها في مجيء[١٣٩] الحرفين في كلمة واحدة، فجاز وقوع الإدغام، إذ صارت الضّاد كَلَامِ المَعْرِفَة حيث أدْغَموا اللّام في الطّاء.

غيرَ أنّ سيبويه عَلَّلَ لعدم شيوع هذه الصيغة بقوله[١٤٠]: «ولا يدغمونها في الطّاء؛ لأنّها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف».

وقد طابق سيبويه على قوله كثير ممّن جاءوا بعده، فقال ابن عقيل[(١٤١)]: «الأَوْجَهُ البيان [أي: مضطجع]، وإن أُدْغِمَ قُلِبَ الثاني للأوّل نحو: مُضَّجع، كمُصَّبِر في مُصْطَبِر».

وجعل ابن جنّي[(١٤٢)] البيان هو الأكثر والأَقْيَس.

وقال ابن عصفور[(١٤٣)]: «فأمّا إدغام بعضهم لها في الطّاء بقولهم: مُطَّجِع، يريدون مضطجعاً، فقليل جداً، ولا ينبغي أن يَنْقاس.

ذلكم هو حاصل رَصْد المتقدّمين لواقعة إدغام الضّاد في الطّاء. أما التعليل فلنا فيه - إن شاء الله تعالى - مذهب يأتي بيانه.

٣ - إدغام الضّاد في الشّين:

ذَكَر المتقدّمون أن الصِّفَة الجامعة بين الحرفين هي الاستطالة الحاصلة في الضّاد والتفشّي المُلازم للشّين. وعلى هذا فإذا أُدْغِمَت الضّاد في الشّين فقد تَذْهبُ صِفَةُ الاستطالة من الضّاد، غيرَ أنّه يكون في الشّين من التفشّي ما يَبْقى عوضاً عن الحَيْف الذي لحق بصفة الاستطالة في الضّاد.

ولم يستنكر السيرافي مثل هذا الإدغام، بل أجازه قياساً على ما جرى من إدغام الضّاد في الطّاء من قبل، ونقل هذا عنه مَنْ بعده، ومن هؤلاء الصيمريّ قال[(١٤٤)]: «وقال بعض[(١٤٥)] النحويين؛ وليس إدغام الضّاد في الشّين عندي بالمُنْكَر؛ لأنّها مقاربة للشّين في المَخْرَج، والشّين أَشَدُّ استطالة من الضّاد، وفي الشّين تفشٍّ ليس فيها».

وقد استدلّ الصيمريّ لجواز إدغام الضّاد في الشّين بقياس الأَوْلَى؛ إذ استدلّ

بما حكاه سيبويه من قول بعضهم: «اطّجع» على جواز إدغامها في الشّين؛ لأنّ الشّين أَقوى منها وأَفشى.

قلتُ: ما حكاه سيبويه لم يكن في سياق الإجازة، وإنّما ساقَهُ قولاً عن بعضهم، ولم يجزم بصحته كما سبق في النصّ المَنقول عنه.

وقد ذهب ابن يعيش في ذلك مذهباً غالياً؛ إذ جعل الشّين أشدَّ استطالةً من الضّاد، ونسب إليها فوق ذلك التفشّي فهي عنده أَزيَد من الضّاد، قال[١٤٦]: «... ووجهه أن الشّين أشدُّ استطالة من الضّاد، وفيها تفشّ ليس في الضّاد، فقد صارت الضّادُ أَنقَصَ منها، وإدغامُ الأَنقص في الأزيد جائز».

وللرضيّ[١٤٧] قول ثالث ذهب فيه إلى أنّ تسمية مثل هذا إدغاماً فيه تجوّز، وأن الصواب أنّه إخفاء، والإخفاء قريب من الإدغام.

وحاصل القول في تعليل جواز هذا الإدغام أمران:

أولهما : أنّ الشّين أشدُّ استطالة من الضّاد، وانفردت عنها بالتفشي، وعلى هذا فهي أقوى من الضّاد، وإلى هذا ذهب السّيرافيّ والصيمري وابن يعيش.

وثانيهما: أنّ ذلك ليس بإدغام، وإنّما هو إخفاء أَوهَم الإدغام، وهو مَذهب الرَّضي.

والغريب هنا اشتجار الخلاف حول جواز هذه الصورة والتعليل لها من غير سوق لمثال، أو مناقشة على ما عَوّدنا إيّاه المتقدّمون في غير ذلك من جواز الإدغام. فقد انتقل المتقدّمون من صور هذا الخلاف إلى التطرُّق لمرويّات القِراءات القُرآنية على ما يأتي بيانه.

* * *

القراءات المرويّة في إدغام الضّاد في غيره من الأحرف

١ - إدغام الضّاد في الطّاء:

تقدّم في الفقرة السّابقة رأي المتقدّمين في جواز إدغام الضّاد في الطّاء في «اضطجع»، وقد ذكروا صورتين لهذا الإدغام: اضّجَع، واطّجع، ولم أجد عندهم مثالاً آخر للمسألة.

أما قراءات إدغام الضّاد في الطّاء فقد جاءت في صيغة «اضطر»، وكانت مناطاً للتعليق والخلاف.

ولقد أحصيت هذه المواضع فوجدتها خمسةً، وبيانها على ما يأتي:

- ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ﴾ : سورة البقرة ٢/ ١٢٦ .
- ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ﴾: سورة البقرة ٢/ ١٧٣ ، سورة المائدة ٥/ ٣،
  سورة الأنعام ٦/ ١٤٥ ، سورة النحل ١٦/ ١١٥ .

فهذه خمسة مواضع تتابع فيها ضاد وطاء، وجاءت قراءة ابن محيصن فيها[١٤٨]: «ثم أَطَّرُّه» في الموضع الأول بإدغام الضّاد في الطّاء.

وعلّق الزمخشري على هذه القراءة بقوله: «وقرأ ابن محيصن. . كما قالوا: اطّجع، وهي لغة مرذولة؛ لأنّ الضّاد من الحروف الخمسة التي يُدْغَمُ فيها ما يجاورها، ولا تُدْغَمُ هي فيما يجاورها، وهي حروف ضم شفر».

وكان الزمخشري في هذا متابعاً لابن جنّي في قوله[١٤٩]: «هذه لغة مرذولة، أعني إدغام الضّاد في الطّاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشو».

وأقف عند كلام أبي حيان في القراءة، فقد نقل نص الزمخشري، ثم عقّب عليه بقوله[١٥٠]: «إذا لقيت الضّاد الطّاء في كلمة نحو: «مضطرب» فالأَوْجَهُ البيان. . .

. . . فظاهر كلام سيبويه أنّها ليست لُغة مرذولة، ألا ترى إلى نقله عن بعض العرب مُطَّجع، وإلى قوله: ومُضَّجِع أكثر. فيدلُّ على أنّ مُطّجعاً كثير. . ».

وأنقل الخلاف في الشاهد الثاني[١٥١] «فمن اضطر»، فقد قرأ ابن محيصن[١٥٢]: «فمنِ اطُّرّ» بإدغام الضّاد في الطّاء حيث وقع.

وكان لأبي جعفر النحاس تعليق غريب على هذه القراءة فقد قال: «وهو لحن؛ لأن الضاد فيها تفشٍّ؛ فلا تدغم في شيء».

وذكر من قبلُ أَنّ هذا الإدغام لا يجوز، ولكن لم يصل به الأمر إلى تلحين ابن محيصن.

وأما ابن عطية فقد ذَكَر القِراءة ثمّ قال[١٥٣]: «وليس بالقياس، ولكن العرب استعملته في ألفاظ قليلة استعمالاً كثيراً».

وما جاء في سورة الأنعام، وسورة النحل تكَرَّر فيه ذِكْرُ القِراءة، وقد أَحَلتُ[١٥٤] في «معجم القراءات». على الموضعين السّابقين في سورة البقرة وسورة المائدة فيما كتبته عن هذه القراءة.

ومما تقدّم ترى أن التواتر في النقل في هذه القراءة وارد عن قارئ مكّة ابن محيصن، وهي وإن كانت قراءة آحاد لا يصحُّ أخذ الأحكام الفقهية من مثلها، لا يجوز تلحين قارئها، ولا تخطئته، ولعلَّ تعليق ابن عطية كان أقرب إلى السواء من تعليق الزمخشري، ومن بعده تعليق أبي جعفر النّحاس، وقد رأيت رَدّ أبي

حيان؛ فإن القارئ لم يكن هَمّه قياس القِراءة، ولا موافقتها لأصول المتقدّمين، فعليه تبعة النقل، وقد فَعَل.

٢ - إدغام الضّاد في الشّين:

جاء الخلاف في إدغام الضّاد في الشّين في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم:

الأول: في سورة النحل[١٥٥]: ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾.

الثاني: في سورة النور[١٥٦]: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾.

الثالث: في سورة عبس[١٥٧]: ﴿ثُمَّ ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾.

وإذا نظرت في الآيات الثلاث ثُمّ عرَّجت على قواعد الإدغام التي قَعَّدها علماء العربية رأيت فيها ما يحول دون وقوع هذا الإدغام، أعني إدغام الضّاد في الشّين؛ لأن الحرف الذي قبل الضّاد المُدْغمة ساكن، وإيقاع الإدغام يفضي بنا إلى اجتماع ساكنين: الرّاء المُهملة الساكنة أصلاً، والعين في «بعض» ثمّ الضّاد المُدْغمة، إذ لا بُدَّ من سَلْب حركتها قبل الإدغام فيؤدّي هذا إلى الْتقاء السّاكنين على غيرِ حَدّه الذي حَدّوه[١٥٨].

ومع هذا الذي قدمته، فقد وقع الإدغام في الآيات الثلاث، وهذا عَرْضه:

١ - ما جاء في سورة النور ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾.

كان الأَوْلَى أن أبدأ بآية سورة النحل، غيرَ أَنّي رأيتُ أَنّ الخِلاف في عَرْضِ هذه المسألة قد اشتدّ في هذه القراءة واستفاض، وكان في الموضعين المتقدّم واللّاحق مختصراً، وفيه إحالة على الحديث في آية سورة النور.

فقد قرأ[١٥٩] أبو عمرو بن العلاء من طريق اليزيدي بإدغام الضّاد في الشّين، وروى عنه هذا الإدغام أيضاً أبو شعيب السوسي، وبالإدغام قرأ الدّاني أيضاً.

قال ابن الجزري(١٦٠) : «والضّاد تُدْغم في الشّين في موضع واحد «لبعض شأنهم» في النور حَسْب لا غير، وقد اختلف فيه فروى إدغامه منصوصاً أبو شعيب السوسي عن اليزيدي.

وقال الداني: «وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد أنّه كان لا يُمَكِّن من إدغامها إلّا حاذقاً».

وجاء تعليل هذا الإدغام في الفتوحات الإلهية(١٦١) بأن الإدغام وقَعَ لِما بين الضّاد والشّين من تقارب المَخْرَجَين، فالضّاد من أقصى حافّة اللّسان، والشّين من وسطه.

ونقلوا عن ابن مجاهد(١٦٢) أنّ هذا الإدغام خلاف قول سيبويه، ثم وَجَّهه ابن يعيش(١٦٣) بأن إدغام الضّاد في الشّين إنّما هو من قبيل إدغام الأَنْقَصِ في الأَزْيَدِ، وهو جائز، وقد مَرّ تفصيل القول فيه في موضع سابق.

أما أبو حيّان(١٦٤) فقد ذَكَرَ أنّ هذا الإدغام ضعيف، ولم يُبَيّن عِلّة الضّعف، وأخرج الرّضيّ(١٦٥) المسألة مُخرجاً آخر فذكر أنّ هذا الذي سَمّوه إدغاماً ليس كذلك، وإنّما هو إخفاء، وسبب ذكرهم الإدغام هو أن الإخفاء قريب منه فالْتَبَس الأمر عليهم، وسَمّوه بغير ما ينبغي له، قال(٢) : «ولو كان إدغاماً لالْتَقَى ساكنان على [غير] حَدّه(١٦٦) في نحو: «لبغضْ شأنهم».

وذهب فيها مثل هذا المذهب ابن يعيش، فقال(١٦٧) : «والحقُّ أنّ ذلك إخفاء واختلاس للحركة فظنّها الراوي إدغاماً».

وهذا هو مذهب ابن عقيل في المسألة(١٦٨) فقد رأى أن القارئ أخفى حركة الضّاد، فأوهم الإدغام، فإذا استثقلت حركة الحرف ولم يمكن تخفيفه بالإدغام خُفِّف بإخفاء الحركة، وهو المعبّر عنه بالاختلاس.

ومما تقدّم تستبين لك مذاهب المتقدّمين الآتية:

١ - تضعيف هذه القراءة.

٢ - التقاء ساكنين على غير حده.

٣ - لا يمكن أن يقرأ بهذا إلّا حاذق.

٤ - إدغام أبي عمرو ليس إدغاماً على الحقيقة وإنّما هو إخفاء.

وأعود الآن إلى سورة النحل مؤخرة من تقديم وهو ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾.

فقد روى أبو شعيب السوسي عن أبي عمرو إدغام(١٦٩) الضّاد في الشّين، وذكر الداني ما جاء في سورة النور مما تقدّم(١٧٠) هو ما جاء في سورة النحل ثم قاسه على ما جاء في آية سورة النور، وذكر أنّه لا يعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، وأنه لا فرق بين القراءتين: الإظهار والإدغام إلّا الجمع بين اللُّغتين مع الإعلام بأنّ القراءة ليست بالقياس دون الأثر.

وعلّق على هذا ابن الجزري بقوله(١٧١): «يمكن أن يُقال في الفرق إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفُّظ في التلفُّظ به اجتنب بعد الرّاء المحتاج إلى التحفّظ في التلفّظ بها من ظهور تكرارها».

وأما الموضع الثّالث في سورة عبس ﴿ ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾.

فلم أجد من ذَكَرَ فيه إدغام الضّاد في الشّين إلّا ابن الجزري وصاحب التلخيص وابن غلبون. وقد ذهب ابن الجزري إلى أنّه لِخِفّة الفتحة على الضّاد بعد سكون الرّاء لم يكن إدغام. ثم قال(١٧٢): «وقد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه، وتابعه الأدمي عن صاحبيه، فخالفا سائر الرُّواة، والعمل ما عليه الجمهور والله أعلم».

وذَكَر الهمذاني العطار صاحب التلخيص[(١٧٣)] أنه انفرد بإدغامهن ابن اليزيدي[(١٧٤)]. على أنّ ما جاء هنا من وقوع الإدغام والتقاء السّاكنين على غير شرطه أشار إليه الزمخشري إشارة مختصرة فقال[(١٧٥)]: «ما برئت من عيب».

وختام القول في إدغام الضّاد في الشّين أنّ ما ذهبوا إليه من تسميته تارة بالإخفاء، وأخرى بالإدغام، وثالثة بتضعيف القراءة والرواية، أو باستطالة الشّين أمور لا تثبت؛ إذ القراءة صحّت روايتها عن أبي عمرو من أكثر من طريق مما يؤكّد صحّة ورود هذا الإدغام وضعف هذه التخريجات.

ولذلك قال ابن الجزري معقباً على قول الداني في قراءة ﴿لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ﴾، ورواية السوسي عن اليزيدي: «لم يروه غيره»[(١٧٦)]: «قلت: يعني منصوصاً، وإلّا فروى إدغامه أداءَ ابن شَنَبوذ عن ابن أبي عمر عن ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن الدوري وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي.

ورواه أيضاً شجاع والأدمي عن صاحبيه، وبكران عن صاحبيه والزهري عن أبي زيد والفحّام عن عباس.

وروى إظهاره سائر رواة الإدغام».

أما المُحدَثون[(١٧٧)] فأكتفي بواحد منهم، وهو إبراهيم أنيس، فقد ذَكَر آية سورة النّور والإدغام فيها، ثمّ انتهى إلى أنّها حالة مفردة، ولم يحاول تسويغ إدغام الضّاد في الشّين. والتدليل على صحّة ذلك من الناحية الصوتية؛ لأنّه غير واثق كل الثّقة من النُّطقِ الأصلي للضّاد.

* * *

القراءات المروية في إدغام الضّاد في غير الطّاء والشين

تقدّمت الإشارة إلى إجماع المتقدّمين على امتناع إدغام الضّاد في غير مثلها، ما خلا الطّاء والشّين على خلاف فيهما.

ولم يَعْرِض المُتَقدّمون في باب الإدغام لمروياتٍ في القِراءات القُرآنِيّة اشتملت على إدغام الضّاد في أحرف أُخرى هي التّاء والذّال والجيم والزّاء. وفي صنيعهم هذا من الغرابة ما فيه، وفيما يأتي عَرْضٌ لمواضع هذه المرويات في كتاب الله الكريم.

١ - إدغام الضّاد في الذّال:

تقدّم أنّ هذا الإدغام مُمتَنع عند المتقدّمين، غيرَ أنّ ما منعوه جاء في الآيات القرآنيّة في أربعة مواضع:

- قوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ سورة آل عمران ٣/ ٩١ .
- قوله تعالى: ﴿بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ سورة المائدة ٥/ ٤٩ .
- قوله تعالى: ﴿ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا﴾ سورة الملك ٦٧/ ١٥ .
- قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضِ ذَاتِ ٱلصَّدْعِ﴾ سورة الطارق ٨٦/ ١٢.

أما الآية الأولى: ﴿ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ فقد ذكر ابن غلبون[١٧٨] أنّ أبا عَمرو أَدْغَم الضّاد في الذّال، ثُمّ ذَكَر أنّ راوي هذا الإدغام القاسم بن عبدالوارث عن اليزيدي عن أبي عمرو.

وأما الآية الثانية: ﴿بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ فقد[١٧٩] حَكَى عبدالوارث عن أبي عمرو، وكذا اليزيدي عنه أنّه أدغم الضّاد في الذّال.

وكذا جاء الخبر في الرّواية في الآيتين الأُخريين[١٨٠].

٢ - إدغام الضّاد في التّاء:

منعَ المتقدّمون إدغام الضّاد في التّاء لاختلاف المَخْرَج بينهما، والصِّفات اللّازمة لكلّ منهما، غيرَ أنّ ما منعوا منه جاء في القراءة القُرآنيّة، ومن الغريب في الأمر أن صورة هذا الإدغام انفرد بها ابن محيصن، كالذي تقدّم في «اضطر» ومن ذلك قوله تعالى[١٨١]:

﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾.

فقد قرأ ابن محيصن[١٨٢] بإدغام الضّاد في تاء المُتَكلّم مع التشديد، والإبقاء على الإطباق، كذا قالوا.

وجاءت الرواية عن ابن محيصن في ثلاثة مواضع أخرى وهي:

- قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ...﴾[١٨٣].

- قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[١٨٤].

- قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[١٨٥].

فقد ذَكَر صاحبُ الإتحاف[١٨٦] أنّ ابن محيصن انفرد بإدغامِ الضّاد في التّاء في الفعلين في ثلاث الآيات: أفضتم - أقرضتم، وصورة القراءة فيهما: أَفَتُّم - أقرتُّم.

ومع هذا الإدغام فإنك بالخيار إن شئت أبقيت صفة الإطباق، وإن شئت تركتها، ويبدو لك ذلك قُبيل التصويت بالتّاء المشدّدة الجامعة للحرفين، والتفخيم الذي يُلازم هذا، وهو ما يعطي السّامع والقارئ سواء بسواء إحساساً

بصفة الحرف الأوّل - الضاد - الملازمة له مع فنائه في الثّاني وهو التاء.

٣ - إدغام الضّاد في الجيم:

لم يذكر المتقدّمون جواز مثل هذا الإدغام، ولكن ما لم يذكروه جاء مروياً في القراءة عن أبي عمرو بن العلاء من طريق اليزيدي، وذلك في قوله تعالى[١٨٧]:

﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا﴾.

٤ - إدغام الضّاد في الزّاي:

وهذه صورة من صور الإدغام الممتنعة عند المتقدّمين لاختلاف المَخْرَج والصِّفات[١٨٨]، ولكن هذا الإدغام وقَعَ في قوله تعالى[١٨٩]: ﴿إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا﴾، فقد أَدْغَمَ[١٩٠] أبو عمرو الضّاد في الزّاي، وراوي ذلك عنه هو اليزيدي.

وليس من النَّصَفة السكوت عن هذه القراءات المرويّة المنقولة بالمشافهة والتلقي عمّن شُهِد له بالفصاحة، وإخراجها من مجال الدَّرْس والنَّظَر؛ ذلك أنّ اعتبارها مع غيرها شرط لكمال فحص الظاهرة استنباط القوانين الحاكِمَة عليها، وبذلك ينفتح باب التحليل والتفسير، كما تتجلّى خصوصية الضّاد في العربية في ضوء القراءات القُرآنية، واشتباك علائقها بغيرها من سائر الحروف إدغاماً وإظهاراً، ولاستظهار ما آل إليه أمرها في الأداء القرآنيّ المُعاصر، وذلكم هو موضوع المبحث الخاتم من هذه الدراسة.

تحليل وتفسير

نُخلِصُ هذا المَبحث لتأمُّل العلاقة بين الضّاد وحروف العربية الأُخَر في سياق عملية الإدغام بوجهيها، ونعني إدغام الأحرف في الضّاد، وإدغام الضّاد في غيرها من الأحرف.

ونودُّ بين يدي معالجة هذه المسألة ذات الصِّلة الوثيقة بنظام الصوتيّات في العربيّة وتَغَيُّره باعتبار الزّمان أن نَذْكُرَ مَلاحِظَ أساسية لا يستقيم النظر والتحليل إلّا باعتبارها.

١ - اعتبار الوصف القديم لخصائص الأصوات؛ فهو المعيار الذي ينبغي تحكيمه عند استنباط قانون الإدغام.

٢ - اعتبار تغيُّر خصائص هذه الأصوات بعامل الزَّمان بإقرار الفروق التي تمتاز بها صور النُّطق الحديثة ممّا كان عليه نُطْق الحروف في القديم.

٣ - التخلُّص من الوهم الناشئ عن تحكُّم صورة الخط في خصائص النُّطْق.

٤ - التمييز بين نوعين متعاكسين من الإدغام هما تغيُّر خصائص الحرف الأوّل تبعاً لخصائص الحرف الثاني، وهو التغيّر المتقدّم، وتغيُّر خصائص هذا الثاني تبعاً لخصائص الأول وهو الإدغام الراجع[١٩١].

ومعلومٌ أَنّ الإدغام الأوّل أكثر شيوعاً من النوع الثاني؛ إذ تتشكّل خصائص الحرف الأوّل والناطقُ في حال تهيُّؤ وتكييف لجهاز نُطْقِه بما يناسب نُطْقَ الحرف الثاني.

وفي ضوء ما تقدّم يمكن أن نتصور نمطاً من العلاقة البسيطة بين الحرف

المُدْغَم والضّاد إذا كان الإدغام من النوع المتقدّم، ذلك أنّ ما في الضّاد من خصائص مائزة جعلها في القديم صوتاً فرداً لا نظير له بين أصوات العربيّة، وأكسبها هيمنة ظاهرة على الصوت السّابق عليها، ومن ثم لا نكاد نجد خلافاً ظاهراً في هذا الباب، لا بين المتقدّمين والمتأخرين، وتشمل هذه الصورة التي يضيق حولها الخلاف إدغام التّاء والثّاء والدّال والذّال واللّام والطّاء والظّاء في الضّاد.

ونلحظ هنا أن عدداً من هذه الأصوات يفتقد خاصيتي الإطباق والاستطالة، وهي: التّاء والثّاء والدّال والذّال، وهما خاصيّتان تهيمنان على تشكيل الإدراك السمعي للأصوات، أما اللّام فتشارك الضّاد في الاستطالة بما هي صوت منحرف أو جانبي يكون مسار الهواء عند إخراجه ممّا بين حفاف اللّسان وباطن الشّدْق، ولكنّها مع ذلك تفتقد خاصيتي الإطباق والرّخاوة.

ويبدو أن ذلك هو عِلّة إدغامها في الضّاد لِما بينهما من جامع الاستطالة وقابلية التفخيم قياساً على الأحرف السابق ذكرها.

أما إدغام الطّاء في الضّاد فينبغي أن نلفت الانتباه في أمره إلى ما سبق أن استظهرنا أهميّته من ضرورة التخلُّص من سيطرة صورة الخط على خصائص النُّطْق، ذلك أن الطّاء القديمة هي نظير مطبق للدّال، أي: أنها - بعبارة أُخْرى - تَتَّخِذُ صورة الضّاد الحديثة، التي نسمعها في الأداءِ القُرآني المعاصر تماماً، بحسب نصّ سيبويه[١٩٢] القطعيّ الدلالة.

ومن هنا تُشَكِّل عملية إدغام الطّاء في الضّاد مِفصلاً تاريخياً في السيرة الزّمانية لهذا الحرف؛ إذ هو ليس إلا اقتراناً بين صورتين من صور نُطْقِ الحرف الواحد: الصورة القديمة والصورة المُحْدَثة.

وقد كانت الغَلَبَةُ في هذا الإدغام لخصائص الضّاد القديمة على خصائص الطّاء التي هي التحقق النُّطْقي للضّاد المعاصِرة، وتفسير ذلك أن هيمنة الصّورة القديمة إنّما كانت لِمَا يُمَيِّزُها من رخاوة واستطالة وتفرّد، وبما اكتسبته بحكم موقعها الذي يُفترَضُ أن يكون الإدغام فيه إدغاماً متقدماً، أي: يتأثّر فيه الصوت السّابق باللّاحق.

ونأتي الآن إلى الوجه الآخر من القضية، وهي إدغام الضّاد فيما يلحقها من أصوات العربية فيما اصطلحنا على تسميته بالإدغام الراجع، والقول في هذا الوجه مُحْوِج إلى بيان ونظر.

رأيت فيما سلف إطباق علماء اللُّغة على أنّ الضّاد لا يُدْغَم إلّا في مثله، وأنهم أجازوا إدغامه في الطّاء لاتفاق الوَصْف، ثم جرى الخِلافُ في إدغامه في الشّين. ورأيت أيضاً أنّ ما أجمعوا على منعه أثبتتْ له القراءات القُرآنيّة شواهد مروية من قارئين مشهود لهما بالفصاحة، وهما أبو عمرو بن العلاء قارئ أهل البصرة، وابن محيصن قارئ أهل مكة.

والمِثالان اللّذان كانا مَوْضِعَ الخِلاف في شأن الضّاد والظّاء هما ما رواه سيبويه من جواز الاختيار بأن يقال: مُضَّجع، وما حكاه عن بعض العرب من قولهم: مُطّجع. ونأخذ الآن في بيان فرق ما بين الصورتين، وعِلّة فُشُوّ الأُولى وانحسار الثانية على النَّسَق السّابق ذكره.

الصورة الأولى: مُضَّجع:

يمكن تمثيل العلاقة بين خصائص الضّاد وهي الحرف المُدْغَم، والطّاء وهي الحرف المُدْغَم فيه في الشكل الآتي، حيث تُمَثّل علامتا الإيجاب والسَّلْب

الخاصية النُّطقِيَة المَدْرُوسة وجوداً وعَدَماً.

	ض «المدغم فيه»	ط «المُدْغَم»	مُضَجع
جهر	+	+	
تفخيم (إطباق)	+	+	
رخاوة	+	–	
استطالة	+	–	

اتجـاه الإدغـام ←————

الإدغام هنا[١٩٣] «إدغام تقدّمي تأثر فيه الصوت الثاني بالأول، ولتشخيص علاقة الإدغام بين هذين الحرفين في الصورة الفاشية ينبغي أن نستيقظ النظر إلى ما سُبق أن سِقْناه من مَلَاحِظ في صَدْر هذا المبحث، ذلك أن الطّاء القديمة هي في النُّطْق دال مُطْبَقة، أي: أنها تَتَّخِذُ صورة التحقق الصوتي للضّاد المعاصرة، ويُوْجب علينا ذلك أن نعيد صياغة العلاقة في الشكل السابق على أنها علاقة بين صورتي نُطْق الضّاد في القديم والحديث، وهو ما سَمَّيناه مفصلاً تاريخياً في السيرة الزّمانية لهذا الحرف.

والظّاهر أنّ علاقة الإدغام في هذه الصورة قد حُسِمَت لصالح الضّاد القديمة بشاهد تمثيلها في صورة كتابة النّص القديم بالحرض (ض).

وإذا كان ذلك استبان لَنَا غلبَة الضّاد القديمة على صورة الضّاد المُعاصِرة (التي هي الطّاء) بما امتازت به من رخاوة واستطالة وتفرُّد، وتلكم هي النتيجة المتوقعة، والتي تتّسق مع قانون الإدغام الراجع، وهو القانون الذي صاغه المتقدّمون من غير تحديد واجب للمُصْطَلح المُسْتَخْدَم فيه حين قالوا: إنّ إدغام الزائد في الناقص جائزٌ.

فالزيادة في مقابل النقص هي المسوّغ لوقوع الإدغام الراجع الاستباقي regressive بالقياس إلى الإدغام المتقدّم[194] : Progressive.

الصورة الثانية: مُطَّجع:

طرداً لما قمنا به حيال الصورة الأولى نسوق الشّكل الآتي لنشخّص به العلاقة بين الضّاد بما هي صوت سابق، والطّاء بما هي صوت لاحق:

	ضـ	ط	← مُطّجع
- جهر	+	+	
- تفخيم	+	+	
- رخاوة	+	-	
- استطالة	+	-	

اتجـاه الإدغـام ←———

(إدغام استباقي رجعي) وفيه تكييف خصائص الأول المُدْغَم تبعاً لخصائص الثاني المُدْغَم فيه[195].

وبالنظر إلى الشكل السّابق نأتي إلى تشخيص علاقة الإدغام بين الحرفين في الصّورة النادرة التي تَتَّخِذُ شكل الإدغام الاستباقي الراجع، وليستبين لنا من تأمُّل هذا الشكل أن الغَلَبة كانت لخصائص الطّاء (التي تتحقق نطقاً في صورة الدّال المفخّمة) على خصائص الضّاد القديمة.

وعلى الرّغم من أنّ الإدغام الاستباقي هو النوع الفاشي من نوعي الإدغام نجد أن فشو هذا النوع لم يكن هو المعيار الحاسم في تشكيل «مُطّجع» التي هي الصورة النادرة على الألسنة.

وتخالف هذه النتيجة عمّا عزاه القُدماء إلى خاصيّة الاستطالة من مكانة تُوجب لها الغَلبة في أمر الإدغام حيث تكون، ولعلّ ذلكم هو التعليل المقبول لندرتها على الألسنة.

إدغام الضّاد في الشّين:

نأتي الآن إلى مسألة الخلاف الثانية، وهي إدغام الضّاد في الشّين[١٩٦] والشكل الآتي تمثيل للعلاقة بين الضّاد بما هو حرف مُدْغَم والشّين بما هو حرف مُدْغَم فيه:

	ض	ش	«بعض شأنهم» بَعَشّأنهم
- رخاوة	+	+	
- جهر	+	-	
- (إطباق)	+	-	
- رخاوة	+	-	
- استطالة	+	-	
- تفشّ	-	+	

← اتّجاه الإدغام (إدغام الضّاد في الشّين).

يُسْتَدَلُّ من الشكل السابق على أن الغلبة في هذه الصورة كانت لخصائص الشّين على النُّطق بالضّاد، وبذلك فَنِيَ الضّاد بما له من إطباق وجهر واستطالة، وكانت خاصية التفشي هي الحاسمة والحاكمة على قانون الإدغام.

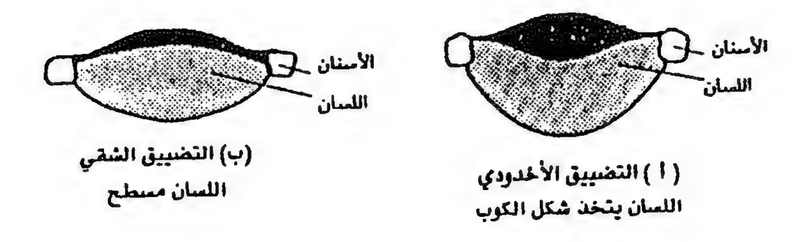
ويمكن التماس علّة ذلك في أمرين:

الأول: خضوع هذه الصورة للنوع الفاشِي من الإدغام.

الثاني: أن التفشّي والاستطالة خاصيتان متقاربتان.

والقول في العلّة الأولى ظاهر لا يحوج إلى بيان، وأما العلّة الثانية فهي بحاجة إلى شيء من التفصيل على ما يأتي:

الجامع بين خاصيتي الاستطالة والتفشي هو أنهما صورتان من صور الرخاوة أو الاحتكاك (Friction) بالمُصطلح الصوتي المعاصر، وتميّز الصوتيات المعاصرة بين صورتين أساسيتين من صور الرّخاوة بحسب شكل المضيق الذي يعبره تيار الهواء عند التشكيل النُّطْقي للصوت، وهاتان الصورتان هما التضييق الشقي Slit-like shape، والتضييق الأخدودي grove-like shape(١٩٧) فالتضييق الشقي يكون اللّسان فيه مسطحاً، والتضييق الأخدودي يتّخذ فيه اللسان شكل الأخدود، صورتاهما على ما يأتي:



(ب) التضييق الشقي
اللسان مسطح

(ا) التضييق الأخدودي
اللسان يتخذ شكل الكوب

ويقع التفشي تحت النوع الأخدودي حيث يتّخذ اللّسان صورة الكوب، وتتّسع مساحة المضيق عند المخرج.

وتقدّم الضّاد العربيّة القديمة نموذجاً فريداً من الرّخاوة؛ حيث يتشكل المضيق بطول حافّة اللّسان فيما بينه وبين باطن الشَدق على مساحة كبيرة بالنسبة لصور الرّخاوة

الأخرى المعتادة، مما يمكن تسميته بالاحتكاك المستطيل، إحياءً للمصطلح القديم. وفي هذا تذكير بما شاع من تفرد العربية بهذا الحرف بين ألسن الأُمم، وبَيّن مما سبق وجود شبه ظاهر بين الاحتكاك الأُخدودي والاحتكاك المستطيل من حيث مساحة الانتشار. ويقع الفارق بين الصورتين في أن التفشي يكون فيما بين سطح اللّسان من جهة مُقَدّمه وسقف الحَنَك، فهو مضيق مُسْتَعْرِض، أمّا الاستطالة فتنشأ عند الحافّة الجانبية للّسان، فهي إذن تتشكّل في مضيق طولي، ومن هنا جاء التسمية.

ولما كانت الجوامع بين هذين الحرفين أقوى من الموانئ ساغ إدغام الضّاد في الشّين، وكانت لرخاوة التفشّي الغلبة على رخاوة الاستطالة، ويعتضد ذلك بتقارب المخرج بين الحرفين؛ إذ عَدّ الخليل الضّاد القديمة حرفاً شَجْرياً(١٩٨) من مخرج الشّين والجيم والياء، وهما على جهة العموم في أصوات مقدّم اللّسان.

ومرة أخرى تخالف هذه النتيجة عما ساقه القدماء من تغليب الاستطالة في كل حال، وعَدِّها صفة مانعة من إدغام الضّاد في غيرها من حروف العربية.

إدغام الضّاد في غير الطّاء والشّين:

نعالج في هذا المبحث صوراً من إدغام الضّاد في غير الطّاء والشّين، فقد جعلها العلماء من صور الإدغام الممتنعة على حين جاءت بها شواهد في القراءات القرآنية لا يَحْسُن السكوت عليها، فهي ظاهرة مروية عن بعض فصحاء العرب من نَقَلَة قراءات القرآن الكريم، ومن ثَمّ فهي حجة على كلام العلماء من المتقدّمين ولا عكس.

وتتمثل هذه الصور المنعوتة بالامتناع في إدغام الضّاد في الذّال والتّاء والزّاي والجيم، ويأتي نسقها على هذا الوجه بحسب عدّة شواهدها في القراءات.

إدغام الضّاد في التّاء:

بلغت عدّة المواضع التي رُوي فيها هذا النوع من الإدغام ثلاثة، وقد خُيِّر فيها القارئ بين الإبقاء على الإطباق أو تركه[١٩٩]، وحكمها في ذلك حكم غيرها من أحرف الإطباق إذا أُدغِمَت في غير مطبق.

ويمثل الشكل العلائقي الآتي حالة الإدغام في التاء:

	ض	ت	[أفضتُّم - أقرضتُّم]
- جهر	+	-	
- إطباق	+	-	
- استطالة	+	-	
- رخاوة	+	-	

ويستبين مما تقدّم أن الضّاد القديمة غُلِبت على جميع خصائصها المائزة لها، بما في ذلك الاستطالة التي عُدَّت عند المتقدّمين رأس هذه الخصائص الواقية إيّاها من الإدغام في غير مثلها. والواضح أن هذه القراءة قد رأت في كل ما يميز الضّاد القديمة عبئاً حائلًا بينها وبين تحقق الغاية من التخفيف، ومن ثم صارت الاستطالة والرخاوة والإطباق والجهر جميعها خصائص قابلة للفناء فيما تلاها؛ وبذلك لم يَعُدْ قانون «إدغام الأنقص في الأزيد» هو القانون الفاعل، والحاكم على هذه الحالة.

إن الأمر لم يَعُدْ مشروطاً بخصائص الأحرف في ذواتها، ولكن بتحقيق غاية

الغايات من الإدغام وهي التخفيف، ومرجع التخفيف هنا إلى قانونين صوتيين لهما حضورهما لا في العربية وحدها ولكن في كثير من اللُّغات:

الأول : أن الإدغام هنا من النوع الاستباقي (أي: الراجع)، حيث تتكيّف خصائص الحرف السابق تبعاً لخصائص الحرف اللّاحق، وهو على ما ذكرنا أكثر الأنواع شيوعاً فيما يسمى إدغام المجاورة: Contact assimilation.

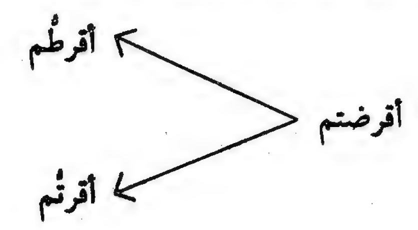
الثاني : أن استبدال الحرف الشديد بالحرف الرّخو بَلْه المستطيل محقّق أحد مظاهر التخفيف، ذلك أن الآلية الصوتية المنتجة للصوت الشديد أَيْسَرُ عند الممارسة والأدء من آليّة إنتاج الصّوت الرّخو والمستطيل.

ولعلّ مما عَزّز هذا الإدغام تقارب الحرفين في المخرج؛ إذ إن كليهما من أصوات مُقَدّم اللّسان.

نأتي الآن إلى خاصيّة الإطباق التي وُسِمَت بأنها خاضعة للاختيار، وقد سيق الاختيار على أنّه قانون صوتي عام يُفْتَرض في هذه الحالة أن تكون من ما صدقاته.

والحق أنّ شواهد المادة العربية تعطي للإطباق ميزة التأثير على الأحرف المجاورة حيث تكون، سواءً كانت في موضع السبق أو في موضع اللحوق.

وعلى ذلك لدينا صورتان مفترضتان لهذا الإدغام وهما:



وهاتان الصورتان لا تستويان فيما نرى من حيث إمكان الوقوع في الأداء، فصورة الإدغام بالإطباق ربما كانت الصورة المتوقعة، واعتبر ذلك في قلب تاء الافتعال طاءً حيث كان لإطباق الصوت السّابق أثره في تكييف الصوت اللّاحق بالمجاورة. وعلى ذلك لا يكون هذا الشاهد الذي قال المتقدّمون بامتناعه مجافياً للقوانين الصوتية الفاعلة في مثل هذا المقام، ويكون القول بامتناعه وبقدرة الاستطالة على الحؤول بين الضاد وفنائها تحكُّماً بلا دليل.

إدغام الضّاد في الذّال والزّاء:

هما صورتان من صور الإدغام التي قال المتقدّمون بامتناع وقوعها، وهو قول لا يستند إلى رواية أو قياس.

أما الرواية فثابتة بوقوع ذلك في قراءة أبي عمرو وحسبُك به، وأما القياس فأمر محوج إلى تفصيل. فقد أسلفنا بيان خصوصية العلاقة بين الضّاد والظّاء، وتحذير علماء اللُّغة والقراءات من الخلط بينهما في القراءة، وترادف التصانيف التي تستظهر الفروق بين الحرفين، وتقارضهما في غير مادة من لسان العرب. وإذا كانت الذّال هي النظير المرقّق للظّاء بالنصّ السيبويهيّ القطعي الدلالة فإنّ إدغام المجاورة بين الحرفين إلا يكن واقعاً فهو في حكم المتوقع. وأما إدغام الضّاد في الزّاء فإن له وجهاً يمكن تصوره على نحو غير مباشرٍ، أي: من طريق علاقة الذّال بالزّاء.

ونحن نعلم أن إبدال الذّال زاء من الظواهر الفاشية في لهجات العرب المعاصرة، كما أنه يستند إلى العلاقة المركّبة التي تحكم الإبدال من مجموعة الأصوات الأسنانية التي تضم التاء والدال والثاء والذال والزاء(٢٠٠).

ويستبين تراكب هذه العلاقة الثلاثية من الشكل الآتي:

	ض	ذ	ز	[الأرض ذّهباً، بعض ذّنوبهم، الأرض ذّلولاً، الأرض ذّات الصدع، الأرض زّلزالها»]
- جهر	+	+	+	
- رخاوة	+	+	+	
- استطالة	+	-	-	
- إطباق	+	-	-	

وفي الشكل المتقدّم اتّضحَ اشتراك ثلاثة الأحرف في الجهر والرّخاوة، وانفراد الضّاد بالاستطالة والإطباق.

بيد أن هذا الاشتراك لا يعني أنّ الذّال والزّاء شيء أحد، إذ لا بُدّ من سِمَة خلافيّة مائزة بينهما، وهذه السِمَة مُتَحَققة بلا ريب وهي اختلاف المَخْرج؛ إذ الزاء من الأصوات التي من أصول الأسنان، وأما الذال فمن أصوات ما بين الأسنان، وهذان المَخْرجان على اختلافهما قريب من قريب على نحو يفضي إلى وقوع الإبدال بينهما.

ولما كانت الاستطالة شكلًا مخصوصاً من أشكال الرّخاوة فإن هذه الصِّفة يمكن أن تكون حاضرة بشكل ما عند تحقق إدغام الضّاد في الذّال وإدغام الضّاد في الزاي بما هما حرفان رخوان، كما أن أثر الإطباق الممتد من الحرف السّابق إلى الحرف اللّاحق سُنَّةٌ مُؤَكّدة من سُنن الصوتيات العربية، وعلى ذلك يكون ما سُمّي إدغاماً ممتنعاً عند القدماء استمساكاً منهم بالأصل،

وبهيمنة الاستطالة صفة للضّاد القديمة مانعة للإدغام، هو إدغام واقع، وأن القول بامتناعه لا يستند إلى دليل.

وتؤكد هذه النتيجة أن عدداً من القوانين التي صاغها القدماء وحكموا لها بالإطلاق، وأقاموها على استصحاب الأصل هي في حاجة إلى معاودة النظر في ضوء المرويّ الثابت عن فصحاء النقلة من قراء القرآن الكريم.

إدغام الضّاد في الجيم:

ورد إدغام الضّاد في الجيم عن أبي عمرو بن العلاء من طريق اليزيدي في قوله تعالى[٢٠١]: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾.

وتقدّم لنا هذه الرواية شكلًا مختلفاً من أشكال علاقة المجاورة المفضية إلى تحقق إدغامها بين حرفين بينهما في الظاهر من سمات الخلاف الكثير، ولنتأمّل الشكل الآتي:

	ض	ج
- جهر	+	+
- مخرج	+	+
- رخاوة	+	[±]
- إطباق	+	-
- استطالة	+	-

وباستطلاع الشكل السابق يتبيّن اتفاق الحرفين في المخرج والجهر غالباً، «فكلاهما شَجْري على رأي الخليل أسناني على رأي غيره» أما خاصية الرّخاوة

المتحققة في الضاد فلا يمكن إخلاء الجيم منها بالكلية، فالجيم وإن عُدَّت عند القدماء حرفاً شديداً هي بحسب معطيات الصوتيات المعاصرة حرف جامع بين عنصري الشِّدَّة والرَّخاوة، وهو بعبارة أخرى حرف ليس بالشديد الخالص (Stop) ولا بالرّخوّ الخالص (Fricative)، ولكنه يبدأ شديداً وينتهي رخواً (africate) «وقد ارتضى له مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة اسم «المزجيّ» لهذه العِلّة. ومن ثم أشرنا إلى ذلك في الشكل السّابق بعلامتي الإيجاب والسلب مجتمعتين (±).

وتؤدي هذه المقدّمات إلى أن الاختلاف الظّاهر بين الحرفين ليس بمانع من وجود وجوه اشتراك بينهما تسوغ إدغام أولهما (الضّاد) في الثاني (الجيم)، ولا يقال في أمر هذا الإدغام إلّا ما قيل في سوابقه من أنّ المانع الوارد عليه في كُتُب المتقدّمين لا يعزِّزه رواية أو قياس، فوجب لذلك رَدّه.

* * *

نتائج البحث

كان الضّاد - وهو الحرف المشكل في العربية - موضوعنا لهذه الدراسة، وتتمثل مظاهر الإشكال فيما زُعِمَ من انفراد العربية به، وفي تعيين مخرجه وآلية إنتاجه، والقوانين الضابطة لعلاقات المجاورة بينه وبين سائر حروف العربية فيما سُمّيَ بقواعد الإدغام، وكانت مادةُ البحث هي مصنفات المتقدّمين لاستصفاء ما حفلت به من أقوال وأحكام، وما شَجَر فيها بين العلماء من مسائل الخلاف، أما خِطّة العمل فتمثّلت في عَرْض المادة المستصفاة على محَكٍّ ثلاثيّ الأبعاد:

أ - محَك الرواية باستقصاء ما روي من فصحاء النَّقَلة من قراءات القرآن الكريم على جهة الحصر والضبط.

ب - محَكّ القياس المُستفاد من معطيات الدرس الصوتيّ المعاصر لاستبانة العلائق المخرجية والإنتاجية بين الضّاد وغيره من الحروف التي كانت مناطاً للنظر في أمر الإدغام.

جـ - استثمار المفارقة الناشئة من تغيُّر خصائص الصّوت في الزمان وثباته في الخط لرَجْع النظر في آراء المتقدّمين، وتقويم متغيرات الأداء القرآني المعاصر في ضوء المنقول والمتوارث من قراءات القرآن وأحكام التجويد.

وقد استطاع الباحث بإعمال هذا المِحَكّ الثلاثي الأبعاد:

١ - أن يلتمس لصور الإدغام شواهد ثابتة بالقراءة المروية كشفت عن قصور واضح في أكثر مصنفات المتقدّمين التي عرضت للإدغام بالدّراسة، فلقد

طوت هذه المصنفات كشحاً عن الثابت المروي، واستعاضت عنه بالمثال المصنوع والقول الموضوع، وأغرب من ذلك أنّ الأمثلة التي تضمنها «الكتاب» تواترت في مصنفاتهم على جهة الإعادة والتكرار إلّا ما كان من اجتهاد في صوغ بعضها عند الزمخشري وابن يعيش.

٢ - أن يستقصي صوراً للإدغام ذهب المتقدّمون إلى امتناع ورودها قياساً على الأصول التي ارتضوها، مع أنها ثابتة بالنقل الصحيح عن القراء.

٣ - أقام المتقدّمون أصولهم على خصائص الأحرف في ذواتها، فجعلوا من الاستطالة والإطباق مانِعَين لإدغام الضّاد في غيره، وقد استطاع البحث أن يصحح هذه الطريقة في النظر، وأن يثبت أنّ الحاكم على الإدغام إنما هو - بالإضافة إلى ما سبق - قواعد المجاورة التي يمكن أن تذهب بأكثر خصائص الضّاد بل بها جميعاً أحياناً لصالح الحرف المُدْغم فيه.

٤ - تمكّن البحث من إعادة تقويم عدد من الأحكام المتعلّقة بشواهد الإدغام وأمثلته في ضوء استحياء خصائص النُّطق القديم كما سَجّلها سيبويه في الكتاب، والتخلّص من هيمنة صورة الخَطّ على النُّطق - وقد أفضى ذلك إلى رأي في إدغام الضاد في الطّاء نحسبه جديداً، وحاصله أن هذا الإدغام إنما هو اقتران بين الصورة النطقية القديمة للضاد وصورتها في النُطق المعاصر بما يشكّل مفصلًا تاريخياً في السيرة الزمانية لهذا الحرف.

٥ - رَصَد البحثُ ما عليه الأداء القرآني المعاصر في نُطْق الضّاد؛ إذ استحالت الضّاد فيه نظيراً مطبقاً للدال، وفُرِّغت من خاصيتي الرخاوة والاستطالة.

٦ - نشأ عن تغيّر خصائص بعض الأصوات في الزمان مع استبقاء بعض أحكام

التجويد الخاصة بها في النُطْق القديم مُفَارَقتان ذواتا خطر تتمثلان في:

أ - إثبات القلقلة للدال وحجبها عن الضّاد القرآنية المعاصرة التي هي النظير المفخم لها؛ حيث لا مُسَوِّغ للتفريق بينهما في هذه الخاصية.

ب - استبقاء القلقلة للطّاء، وهو حَقٌّ ثابت لها بمقتضى جهرها في النُطق القديم مع أنها في الأداء القرآني المعاصر معزوة إلى المهموسات التي لا تنالها القلقلة.

٧ - كشف استقصاء المرويّات عن أن كثيراً مما وسم بالإدغام الممتنع هو إدغام حاصل في بعض لغات العرب في عصر الاحتجاج بشهادة القراءات القرآنية.

٨ - استطلع البحث آلية الإدغام بالمجاورة بنوعيه: الراجع والمتقدِّم، فبيّن أن غلبة أيٍّ منهما على واقعة الإدغام ليست مطلقة، وإنما هي رهينة بخصائص الحرفين الواقعين في حَيِّز المجاورة.

٩ - ثبت للباحث أن عمل قانون «إدغام الأنقص في الأزيد» عند المتقدمين ليس على إطلاقه من جهتين:

أ - أن النقص والزيادة معياران لا يتّسمان بالانضباط في ميزان تشخيص الخصائص النُطْقية للحروف.

ب - قد يضَحّى بخصائص الزيادة إذا كانت عقبة في سبيل تحقّق الغاية من الإدغام وهو التخفيف، ومن هنا يؤول الأمر إلى ضده بإدغام الأزيد في الأنقص.

١٠ - كشف البحث عن خفيّ العلاقة بين الرَّخاوة والاستطالة والتفشي، فالاستطالة والتفشي كلاهما مظهر من مظاهر الرَّخاوة، وبين الطرفين عموم وخصوص، غير أن الاستطالة رخاوة شقيّة طولية، أما التفشي فرخاوة أخدودية مستعرضة، وقد كان لهذه العلاقة دورها في تسويغ بعض صور الإدغام التي وُسِمَت بالامتناع.

١١ - وضع البحث حجيّة القراءات القرآنية في حاقّ موضعها عند النظر في مشكلات المسائل المتعلّقة بالعربية وتاريخها؛ إذ ثبت أنها مستودع زاخر بكثير من الصور التي لم يجزها علماء اللُّغة، بل وسموها بالشذوذ إعمالًا لأصول ارتضوها، ومن ثَمّ وجب تقويم كثير من هذه الآراء، وإعادة النظر في هذه الأصول بالعدول أو التعديل في ضوء ما هو ثابت بالرواية والنقل الصحيح من قراءات القرآن.

وقد يكون للمتقدمين من علماء اللُّغة عذرهم في عدم اعتبارهم كثيراً من متواتر قراءات القرآن فضلاً عن شاذّها عند النظر في مسائل اللُّغة وقضاياها، ذلك أن استيفاء جمع هذه القراءات لم يكن متحققاً على الوجه المُرْتَضَى في ذلك الزمان، ومن ثَمّ لم يكن عجباً أن يقيموا كثيراً من أصولهم على استقراءٍ ناقص، وأن يجعلوا من هذه الأصول المستنبطة حكماً على القراءة ومعياراً للتصويب والتشذيذ والتلحين في غيبة هذه الثروة الوافرة من ضروب الكلام وتنوّعات الأساليب. غير أن التماس العذر لعلماء العربية من أهل زماننا صَدَدَ هذا لا مَسَاغَ له بعد أن تهيأت لهم من أسباب مصادر جمع المادة اللُّغوية عامّة والقراءات القرآنية على وجه الخصوص وما تحقق لطرق النظر ووسائل الضبط المنهجي من تقدُّم ما لم يُتَح لكثير ممن سبق.

(٦) ذكر موسكاتي وزملاؤه خلاف علماء السّاميّات في الصِّفة المُفْترضة لهذا الحرف على ما تصوروه في اللُّغة السّاميّة الأُم؛ إذ عَدّ بروكلمان مخرجه مما بين الأسنان interdental، وجعله مارتينيه صوتاً جانبياً خالصاً lateral، وهو عند كوهين وكانتينو صوت مُنْحَرَفٌ به إلى الجانبيّة: lateralized، كما أوردوا أيضاً قائمة بأبداله في الآكادية والأوغاريتية والعِبْريّة والسّيريانيّة والعربيّة، ويمكن الرُّجوع إلى تفصيل القول على هذا الحرف المشكل إلى كتاب: «مدخل إلى نحو اللُّغات السّامية المُقارن/٥٣، ٥٩».

(٧) إذا تتبعت صِفات حروف العربية وجدت هذه الخصوصيّة التي ذُكِرَتْ للعرب بهذا الحرف تتكرّر منسوبة إليهم مع أحرف أخرى، فقد ذهب ابن جنّي إلى أنّ الظّاء لا يوجد في كلام النبط، وإذا وَقَعَتْ فيه قلبوها طاءً. انظر سرّ الصناعة/٢٢٧ واللّسان والتاج.
وروى اللّيث عن الخليل أنه قال: «الظّاء حرف عربي خُصّ به لسان العرب لا يشركهم فيه أحد من سائر الأُمم» انظر اللسان/الظّاء.
وذهب إلى مِثْلِ هذا إبراهيم أنيس، وزاد أنّ هذه الخصوصيّة تمتد إلى الصّاد والطّاء أيضاً، ثمّ أورد ألفاظاً وقارن بين نُطْقِ العرب بها ونُطْقِ غيرهم من الأُمَم». انظر الأصوات اللُّغوية/٥٠ وما بعدها.

(٨) وهي أربعة: الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء.

(٩) الكتاب ٤٠٥/٢.

(١٠) الكتاب ٤٠٦/٢.

(١١) الموضع السّابق.

(١٢) انظر الهمع ٢٩٢/٦، وشرح الشّافية ٢٥٤/٣، وشرح المفصّل ١٣١/١٠، وانظر التاج/باب الضّاد.

(١٣) الممتع/ ٦٦٩.

(١٤) الكتاب ٤٠٥/٢.

(١٥) الهمع ٦/٢٩٢.

(١٦) التبصرة والتذكرة/٩٢٧، وانظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/٢٢٤.

(١٧) المرجع السابق..

(١٨) انظر الهمع ٦/٢٩٣. ولم أجد هذا عند الصيميري.

(١٩) ولم يُنْقَل هذا عن غيره رضي الله عنه.

(٢٠) شرح الشافية ٣/٢٥٢.

(٢١) الهمع ٦/٢٩٢.

(٢٢) الممتع/٦٦٩.

(٢٣) شرح الشافية ٣/٢٥٢.

(٢٤) الهمع ٦/٢٩٦.

(٢٥) همع الهوامع ٦/٢٩٣.

(٢٦) انظر الهمع ٦/٢٩٢، وسرّ الصناعة/٢١٤ - ٢١٥.

(٢٧) النشر ١/٢١٩.

(٢٨) يقولون في: ظالم: ظَالم، ومثله الذال: إزا: إذَا، وهو دارج في زماننا هذا.

(٢٩) النشر ١/٢٢٠.

(٣٠) سورة الإسراء ١٧/٦٧.

(٣١) سورة النحل ١٦/٥٨.

(٣٢) سورة الشرح ٩٤/٣.

(٣٣) سورة الفرقان ٢٥/٢٧.

(٣٤) انظر الكتاب ٢/٤٠٥، وفي شرح الشافية ٣/٢٦٣ «فالضاد تجد المنفذ بين الأضراس»، والهمع ٦/٢٩٢، والممتع/٦٧٤.

(٣٥) وانظر شرح الشافية ٣/٢٥٢، ٢٥٣، والتبصرة والتذكرة/٩٢٧.

(٣٦) النشر ١/٢٠٥.

(٣٧) الممتع/٦٧٥.

(٣٨) الهمع ٦/٢٩٠، ٢٩٧، وانظر التبصرة والتذكر/٩٣٠، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢٤٧، والموضح لابن مريم ٧٤/١، وسرّ الصناعة/٢١٣.

(٣٩) التبصرة والتذكرة/٩٣٠، وانظر شرح الشافيّة ٣/٢٦٢.

(٤٠) مناهج البحث في اللُّغة – تمام حسان. الأنجلو المصرية/١٩٩٠، ص/٨٩ – ٩٠.

(٤١) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٤٢) شرح الشافية ٣/٢٦٢، وانظر الممتع/٣٧٤.

(٤٣) أي: قول ابن الحاجب.

(٤٤) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٤٥) شرح الشافية ٣/٢٧٠.

(٤٦) النشر ١/٢٠٥، وانظر الكتاب ٢/٤٠٥-٤٠٦، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢٥٠.

(٤٧) انظر الكتاب ٢/٤٠٥.

(٤٨) الممتع/٦٧٧ – ٦٧٨، وأحال على ما ذُكِرَ في مخارج الحروف، ولم أجد عنده حديثاً عن الاستطالة، انظر/٦٦٨ من الممتع.

(٤٩) وفي التبصرة والتذكرة/٩٣٢ «والمستطيل حرف واحد وهو الضّاد».

(٥٠) شرح المفصّل ١٠/١٣٤.

(٥١) وهي ثلاثة عشر حرفاً: الهاء والحاء والغين والخاء والشّين والصّاد والضّاد والزّاي والسّين والظّاء والثّاء والذّال والفاء، الكتاب ٢/٤٠٦، والتبصرة. والتذكرة/٩٢٩.

(٥٢) شرح الشافية ٣/٢٦٠.

(٥٣) الممتع/٦٧٢.

(٥٤) الكتاب ٢/٤٠٦.

(٥٥) شرح المفصّل ١٠/١٣٤.

(٥٦) الكتاب ٢/٤٠٥، وانظر التبصرة والتذكرة/٩٢٨، والممتع/٦٧١.

(٥٧) وهي ستّة عشر حرفاً: الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء واللاّم والضّاد والنّون والرّاء والطّاء والدّال والزّاي والظّاء والباء والميم والواو والذّال.

(٥٨) الهمع ٢٩٧/٦، وانظر شرح الشافيّة ٢٦٠/٣.

(٥٩) الممتع/٦٧٢، وانظر الأصوات اللُّغوية/٢٢.

(٦٠) شرح الشّافية ٢٦٠/٣.

(٦١) الممتع/٦٧٥ وما بعدها، وفي الهمع ٢٩٨/٦ «والقلقلة: شدة الصوت».

(٦٢) شرح الشافية ٢٦٣/٣.

(٦٣) وذهب الخليل إلى أن القلقلة هي شِدّة الصياح، واللقلقلة: شدة الصوت، انظر النشر ٢٠٣/١.

(٦٤) وفي النشر ٢٠٣/١ «... فلذلك الصوت في سكونهن أَبْيَن منه في حركتهنّ، وهو في الوقف أَمْكَن».

(٦٥) هو نصر بن علي بن محمد أبي عبدالله الشيرازي الفارسي توفي في عام/٥٦٥هـ.

(٦٦) انظر الموضح في وجوه القراءات وعللها ٧٦/١.

وفي النشر ٢٠٣/١ ذكر أن بعضهم وضع مع حروف القلقلة الهمزة؛ لأنّها مجهورة شديدة، وذكر سيبويه التاء مع أنّها المهموسة، وذكر المبرّد الكاف إلّا أنّه جعلها دون القاف.

انظر الكتاب ٤٠٦/٢، ذكر أن التاء من الحروف الشديدة.

وانظر المقتضب ١٩٤/١، فقد ذكر الهمزة والكاف والتاء مع القاف.

(٦٧) النشر ٢٠٣/١. وفي المقتضب ١٩٤/١ ذكر الهمزة مع الأحرف الشديدة.

ثمّ ذكر في ص/١٩٦ الكاف مع القاف وقال: «إلّا أنّها دون القاف؛ لأنّ حصر القاف أَشَدّ، وإنّما تظهر هذه النبرة في الوقف فإن وصلت لم يكن...

وهذه المقلقلة بعضها أَشَدّ حصراً من بعض، كما ذكرتُ لك في القاف والكاف».

(٦٨) علم الأصوات اللُّغوية/ ٦٤ – ٦٥، الأصوات اللُّغوية/٤٨ – ٤٩.

(٦٩) الأصوات اللُّغوية/٤٩.

(٧٠) مناهج البحث في اللُّغة/٩٢، ٩٣.

(٧١) سورة التكوير ٢٤/٨١.

(٧٢) أثبتت فيه بالظّاء المشالة، وترك قراءة حفص عن عاصم، ثم ساقها بعدُ بقوله «وقرئ»، وكان الأَوْلَى به عَكْس الأَمْر. انظر الكشّاف ٣/٣١٨.

(٧٣) قراءة الضّاد عن نافع وعاصم وحمزة وابن عامر وعُثْمان وابن عبّاس والحسن وأبي رجا، والأعرج وأبي جعفر وشيبة وأُبَيّ بن كعب وزيد بن ثابت ويحيى بن وثاب والأعمش.

وأما قراءة الظّاء فهي عن ابن كثير وأبي عمرو والكسائي وابن محيصن واليزيدي وعبدالله بن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزُّبَير وعائشة وعمر بن عبدالعزيز وابن جُبير وعروة وهشام وابن جُنْدب ومُجاهد ويعقوب ورويس وروح من طريق ابن مَهران، وزِرّ بن حبيش، واختار هذه القراءة أبو عبيد.

انظر كتابي: معجم القراءات ١٠/٣٢٩ - ٣٣١.

(٧٤) لم يكن في ذلك الوقت المُبَكر إعجام للحروف، ولعلّهم استخلصوا هذا من صورة الكتابة، والمغايرة بين رسم الضّاد والظّاء.

(٧٥) عنى بهذا عبدالله بن مسعود وأُبَيّ بن كعب.

(٧٦) ذكر أبو عبيدة أنّ الضّاد والظّاء في الخط القديم لا يختلفان إلا بزيادة رأس إحداهما على الأخرى زيادة يسيرة قد تشتبه، وذكر الشهاب أن الأمر على ما ذهب إليه أبو عبيدة، وأنه يعرف هذا إلّا من قرأ الخط المُسْنَد.

انظر حاشية الشهاب الخفاجي ٨/٣٣٠ - ٣٣١.

(٧٧) انظر النشر ١/٢١٤.

(٧٨) نشر في بغداد عام ١٩٨٠ في مجلّة المجمع العلمي العراقي من المجلد الحادي والثلاثين باسم «الاعتماد في نظائر الظّاء والضّاد»، وذكر المحقق في مؤلفات ابن مالك كتاباً في «الفرق بين الظّاء والضّاد».

(٧٩) انظر هذا في المزهر ٢/٢٥٢.

(٨٠) الاعتماد في نظائر الظّاء والضّاد ص/٢٢.

(٨١) هذا وللفيومي في المصباح في حرف الضّاد وللزبيدي في التاج أقوال أوردها في هذا

المقام هي شبيهة بما ذكره ابن مالك، غير أنّها جاءت في التاج موزعة على المواد اللُّغوية.

وانظر التاج: أرض، بيظ، عظظ، غيض، عَضّ.

ومنه حديثهم في بيت الفرزدق:

وعَضّ زمانٍ يابن مروان لم يَدَعْ   من المال إلا مسحت أو مجلّف

وورودت الرواية: وعظّ.

وكذا قول الشاعر:

إلى الله أشكو من خليل أودّه   ثلاث خلال كلها لي غائض

وروي: غائظ. وانظر اللّسان. وشرح الحماسة للمرزوقي/٦١٦.

(٨٢) انظر كتاب الأفعال ٢/٣٨٧، ٣٨٩.

(٨٣) انظر في هذا النشر ١/٢٧٨ - ٢٧٩، وشرح الشافية ٣/٢٦٤ وما بعدها، وشرح المفصّل ١٠/١٢١ - ١٢٣، وهمع الهوامع ٦/٢٨١.

(٨٤) انظر الممتع/٦٩٠، ٧٠٢، وشرح الشافية ٣/٢٨٢، والكتاب ٢/٤٢٠، والتبصرة والتذكرة/٩٤٦.

(٨٥) انظر الكتاب ٢/٤٢٠، والتبصرة والتذكرة/٩٤٤.

وغَيّر ابن عقيل فعل المثال فقال: أسكت ضَمرة، انظر المساعد ٤/٢٦٩.

والضّرَمة: من الضَّرَم، وهو من الحطب ما التهب سريعاً، والواحدة ضَرَمة، والضّرَمة: السَّعَفة والشيحة التي في طرفها نار، والضَّرَمة: الجمرة، وقيل هي النّار نفسها، أو ما دَقّ من الحطب، وقالوا: ما في الدّار نافخ ضَرَمة، أي: ما بها أحد. انظر اللّسان/ ضَرَم.

(٨٦) انظر الكتاب ١/٤٢٠، والممتع/٦٩١، ٧٠٥.

وقد وصف الشّاعر رجلاً ثار بسيفه في ركائبه لينحرها، ثم يقدّمها للأضياف فجعلت تضجُّ.

(٨٧) شرح المفصّل ١٠/١٤٠.

(٨٨) شرح الشافية ٣/٢٩١.

(٨٩) انظر الممتع/٦٩٠، والكتاب ٢/٤٦٥، والتبصرة والتذكرة/٩٤٨.

(٩٠) شرح المفصل ١٠/١٤٠.

(٩١) ينطق هذا الحرف بوضع طرف اللّسان بين أطراف الثنايا العليا والسفلى بصورة رخوة تسمح بمرور الهواء من منفذ ضيّق، فيسبب احتكاكاً في ذلك الموضع، ويرتفع الطَّبق، فيلتصق بالحائطِ الخلفي للحَلْق كي يَسُدَّ المَجْرى الأنفي.
انظر عِلم الأصوات اللُّغوية/٥٦.

(٩٢) انظر الكتاب ٢/٤٢٠.

(٩٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢٦٩.

(٩٤) شرح المفصّل ١٠/١٤٠، وكان مثال الزمخشري: «زِذْ ضحكاً» وبهذا تحاشى اجتماع ساكنين، ولا يبْعُد أن يكون ما أُثْبِتَ في نصّ الشرح محرَّفاً عن نصّ الزمخشري.

(٩٥) التبصْرة والتذكرة/٩٤٨.

(٩٦) الكتاب ٢/٤٢٠.

(٩٧) شرح المفصّل ١٠/١٤٠، وذَكَر أنّ الشّيخ «أي الزمخشري» لم يذكر هذا المثال. وانظر المفصّل/٣٩٩ فقد وجدت في آخر النص فيه: وإذ ضّرب. وسقط هذا المثال من شرح ابن يعيش.

(٩٨) الكتاب ٢/٤٢٠، وانظر نظير ذلك في الممتع لابن عصفور/٦٩١.

(٩٩) شرح المفصّل ١٠/١٤٠.

(١٠٠) الكتاب ٢/٤٢٠، وانظر الممتع/٦٩١.

(١٠١) شرح المفصّل ١٠/١٤٠.

(١٠٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٢٦٩.

(١٠٣) شرح المفصّل ١٠/١٤٠.، والأحرف الأحد عشر هي: الطّاء والتّاء والدّال والصّاد والسّين والزّاي والظّاء والثّاء والذّال، وأمّا الرّاء والنُّون فهما أقربُ إلى اللاّم.

(١٠٤) المرجع السابق، وانظر الممتع/٦٩٢، والكتاب ٢/٤١٦.

(١٠٥) قال ابن عصفور: «... وأيضاً فإن لام المعرفة قد تنزّلت منزلة الجزء ممّا تدخل عليه وعاقبها التنوين، واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أثقل من اجتماعهما فيما ليس كذلك، فلمّا كان فيها ثلاث موجبات للتخفيف هي ثقل اجتماع المُتقاربات، وكثرة التكلّم بها، وأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة، التُزِم فيها الإدغام». انظر الممتع/٦٩٢.

وذكر ابن مالك ومن بعده ابن عقيل أنّ الإدغام للوجوب، وذكروا عن الكسائي أنه سمع العرب تظهر لام التعريف عند هذه الأحرف إلّا عند اللّام والرّاء والنُّون فقط. انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٢/٤، والهمع ٣٠١/٦.

(١٠٦) انظر النشر ٦/٢، والإتحاف/٢٨.

(١٠٧) وهي التّاء والثّاء والزّاي والسّين والضّاد والطّاء والظّاء والنُّون.

(١٠٨) انظر الهمع ٣٠١/٦، والمساعد ٢٧٣/٤.

(١٠٩) انظر الممتع/٦٩٢ - ٦٩٣.

(١١٠) شرح المفصّل ١٤٠/١٠.

(١١١) سورة العاديات ١/١٠٠.

(١١٢) انظر الإتحاف/٢٣، ٢٤٢، والنشر ٢٨٨/١، ٣٠٠، والسّبعة/١٢٠، والتيسير/٢٦، ١٨٥ - ١٨٦، ٢٢٤، والمكرر/١٥٩، والتبصرة والتذكرة/٩٤٤، والمبسوط/ ٩٥، وإعراب القراءات السبع وعللها ٥١٨/٢، وغرائب القرآن ١٥٩/٣٠، وانظر كتابي «معجم القراءات القرآنية» ٥٤١/١٠.

(١١٣) سورة الذاريات ٢٤/٥١.

(١١٤) انظر النشر ٣٦/٢، والإتحاف/٣٣، والتذكرة في القراءات الثمانِ ١٩١/١، والمهذّب ٢٥٣/٢، والبدور الزاهرة/٣٠٢، وانظر كتابي: معجم القراءات.

(١١٥) انظر النشر ٣/٢، والإتحاف/٢٨.

(١١٦) انظر النشر ٣/٢ - ٤.

(١١٧) سورة البقرة ١٠٨/٢.

(١١٨) النشر ٢/٣، الإتحاف/٢٨، ١٤٥، غاية الاختصار ١٦٤/١. وانظر كتابي: معجم القراءات.

(١١٩) سورة الروم ٥٨/٣٠، وانظر ما في سورة الزُّمر ٢٧/٣٩.

(١٢٠) انظر النشر ٤٣/٢، والإتحاف/٢٨، والمكرر/١٠١، والتبصرة والتذكرة/٩٤٨، وكتاب السبعة/١١٩.

(١٢١) سورة يونس ٢١/١٠، وانظر فيما تقدّم من حصر المواضع الأُخرى.

(١٢٢) النشر ٢٩٢/١، الإتحاف/٢٣، جمال القراء ٤٩٦/٢، التذكرة ٧٨/١ - ٨٧.

(١٢٣) سورة الرُّوم ٥٤/٣٠.

(١٢٤) انظر النشر ٢٩٢/١، والإتحاف/٢٣، والبدور الزاهرة/٢٤٩.

(١٢٥) انظر النشر ٦/٢، والإتحاف/٢٨.

(١٢٦) سورة الأحقاف ٢٨/٤٦.

(١٢٧) انظر الإتحاف/٢٨ - ٢٩، والنشر ٧/٢ - ٩، وشرح المفصّل ١٤٢/١٠.

(١٢٨) انظر شرح المفصّل ١٣٣/١٠، ١٣٤، وسِرّ الصناعة/٢١٨ - ٢١٩، وانظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/٢١٥.

(١٢٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٧٥/٤.

(١٣٠) الممتع/٦٨٩ - ٦٩٠، وانظر المفصّل/٣٩٩.

(١٣١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٦/٤.

(١٣٢) شرح الشافية ٢٨٩/٣.

(١٣٣) الكتاب ٤٢٠/٢، ٤٢٢.

(١٣٤) المفصل/٣٩٩، وانظر التبصرة والتذكرة/٩٥٣، والممتع/٦٨٩.

(١٣٥) شرح المفصّل ١٤٠/١٠.

(١٣٦) انظر الكتاب ٤٢٠/٢، وانظر الممتع/٦٨٩ - ٦٩٠.

(١٣٧) وفي هذا القول نظر، إذ ينبغي أن يكون أفعل التفضيل على غير بابه، فليس في الطّاء استطالة البتة.

(١٣٨) الكتاب ٤٢٢/٢، وانظر التبصرة والتذكرة/٩٥٤، والمحتسب ١٠٦/١ - ١٠٧.
(١٣٩) الكتاب ٤٢٢/٢.
(١٤٠) انظر الموضع السّابق.
(١٤١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٨/٤.
(١٤٢) المحتسب ١٠٧/١.
(١٤٣) الممتع/٦٩٠.
(١٤٤) التبصرة والتذكرة ٢٥٤/٢.
(١٤٥) هو السّيرافي، انظر شرح الكتاب ٧٩٩/٦ - ٨٠٠ «عن حاشية المحقق للتبصرة».
(١٤٦) شرح المفصّل ١٤٠/١٠، وانظر فيه ص/١٣٤.
(١٤٧) شرح الشافية ٢٧٤/٣.
(١٤٨) البحر ٣٨٦/١، مختصر ابن خالويه/٩، المحتسب ١٠٦/١، الكشّاف ٢٣٨/١، الإتحاف/١٤٨، شرح الشافية/٤٨٠، المحرر ٤٨٥/١، الدر المصون ٣٦٨/١، إعراب النحاس ٢١٢/١، قال: «وذا لا يجوز لأن في الضّاد تفشياً فلا تُدْغَم في شيء ولكن يجوز أن تُدْغَم الطّاء فيها...».
(١٤٩) المحتسب ١٠٦/١، وانظر المحرر ٤٨٥/١، والدر المصون ٣٦٨/١، وما ذَكَره ابن جنّي أثبته البغدادي في شرح شواهد الشافية بحروفه. انظر ص/٤٨.
(١٥٠) البحر المحيط ٣٨٦/١.
(١٥١) سورة المائدة ٣/٥.
(١٥٢) البحر ٤٢٧/٣، المحرر ٣٤٨/٤، إعراب النّحاس ٤٨٣/١، الإتحاف/١٩٨، مختصر ابن خالويه/١١.
(١٥٣) المحرر ٣٤٨/٤.
(١٥٤) انظر هذه القراءات مُفَصّلة في مواضعها من كتابي: معجم القراءات.
(١٥٥) الآيــة: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ سورة النحل ٧٣/١٦.

(١٥٦) ﴿... فَإِذَا ٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ...﴾ سورة النور ٢٤/ ٦٢.

(١٥٧) ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ سورة عبس ٨٠/ ٢٤ - ٢٦.

(١٥٨) ولقد أبطلت ما ذهبوا إليه في هذه المسألة من عدم جواز التقاء السّاكنين في بحث يجري نشره في حولية كلية الآداب بجامعة الكويت بعنوان «التقاء السّاكنين بين القاعدة والنصّ».

(١٥٩) انظر البحر ٣٨٧/١، والنشر ٢٩٣/١، والإتحاف/٢٤، وشرح المفصّل ١٤٠/١٠، والتبصرة والتذكرة/٩٥٣، وحاشية الجمل ٢٤٢/٣، وشرح الشافية ٢٨٢/٣، والممتع/٧٢٥، والبيان ٣٦٨/٢، والإيضاح في شرح المفصّل ٥٠٢/٢ - ٥٠٣، والمساعد على تسهيل الفوائد ٦٨/٤، ٢٧٥، والدرّ المصون ٢٣٧/٥.
وفي التلخيص «أدغمها شجاع وابن اليزيدي والسوسي وبكر عن ابن فرح/١٩١، وانظر بسط الخلاف في كتابي: معجم القراءات ٣٠٧/٦ - ٣٠٨.

(١٦٠) انظر النشر ٣٩٣/١، والتذكرة لابن غلبون ٨٠/١.

(١٦١) حاشية الجمل ٢٤٢/٣.

(١٦٢) شرح المفصّل ١٤٠/١٠.

(١٦٣) شرح المفصل ١٣٤/١٠.

(١٦٤) البحر ٣٨٧/١ ذكر هذا مع الآية/١٢٦ من سورة البقرة بمناسبة قراءة ابن محيصن «أطّرّ»، ولم يذكر شيئاً في موضع الآية في سورة النور.

(١٦٥) شرح الشافية ٢٧٤/٣.

(١٦٦) جاء النص وليس فيه لفظ «غير»، والصواب هو ما أثبتّه.

(١٦٧) شرح المفصّل ١٤٠/١٠.

(١٦٨) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٧٥/٤ - ٢٧٦.

(١٦٩) انظر النشر ٢٩٣/١، الإتحاف/٢٢، التذكرة لابن غلبون ٧٩/١.

(١٧٠) انظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/١٥٠، فقد ذكر صاحبه أن الإجماع منعقد على إظهار الضّاد. كذا!

(١٧١) النشر ٢٩٣/١.

(١٧٢) انظر المرجع السّابق، وانظر التذكرة لابن غلبون ٧٩/١.

(١٧٣) انظر التلخيص/١٩٢.

(١٧٤) انظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/١٥٠.

(١٧٥) شرح المفصّل ١٤٠/١٠.

(١٧٦) النشر ٢٩٣/١.

(١٧٧) الأصوات اللُّغوية/١٨٨.

(١٧٨) التذكرة ٨٠/١.

(١٧٩) انظر غاية الاختصار ١٩٢/١، والتذكرة ٨٠/١.

(١٨٠) انظر غاية الاختصار ١٩٢/١.

(١٨١) سورة طَه ٩٦/٢٠.

(١٨٢) انظر البحر ٢٧٣/٦، والإتحاف/٢٥ و٣٠٧، والدرّ المصون ٥٠/٥.

(١٨٣) سورة البقرة ١٩٨/٢.

(١٨٤) سورة المائدة ١٢/٥.

(١٨٥) سورة النور ١٤/٢٤.

(١٨٦) الإتحاف/٢٥، ٣٠٧.

(١٨٧) سورة الشورى ١١/٤٢.

(١٨٨) غاية الاختصار ١٩٢/١.

(١٨٩) سورة الزّلْزَلة ١/٩٩.

(١٩٠) غاية الاختصار ١٩٢/١.

(١٩١) انظر الأصوات اللُّغوية/١٨٠.

(١٩٢) الكتاب ٤٠٦/٢ «ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالاً...».

(١٩٣) انظر الأصوات اللُّغوية/١٨٠.

(١٩٤) See art. Assimilation in: Crystal, Dovid, Dictionery of Linguistics and Phonetics.

(١٩٥) انظر الأصوات اللُّغوية/١٨٠.

(١٩٦) ذهب الرّضي وبعض المتقدّمين إلى أن إدغام الضّاد في الشّين ليس على إطلاقه وإنما هو من باب الإدغام الناقص، وقد سَمُّوه إخفاء، ويقع هذا القول تحت التمييز بين نوعين من المماثلة بالمصطلح المعاصر: assimilation هما: المماثلة التامة: Full assimilation، والمماثلة الناقصة Partial assimilation، وهو قول لا يمكن استظهار مبلغ الحقيقة فيه إلاّ بالسماع والتلقي وأنّى لنا هذا!.

(١٩٧) دراسة السمع والكلام ص/١٨٥.

(١٩٨) انظر الهمع ٦/٢٩٢.

(١٩٩) انظر الأصوات اللُّغوية/١٨٠.

(٢٠٠) انظر كتاب الإبدال لابن السّكّيت ص / ١٤١.

وانظر اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي. رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة القاهرة ص/٣٣١ - ٣٣٦.

(٢٠١) سورة الشورى ٤٢/١١.

* * *

المراجـــع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات «الأربع عشر» ، عبدالغني الدمياطي، طبع عبدالحمي أحمد حنفي.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، د. عبدالصبور شاهين، طبع مكتبة الخانجي – ط/١، ١٩٨٧.
- الأصوات اللُّغوية ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧.
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني – بغداد/١٩٧٧.

  نشر وزارة الأوقاف العراقية.
- إعراب القراءات السبع وعللها ، ابن خالويه، تحقيق: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، نشر جامعة أُمّ القرى – ط/١ – ١٩٩٢ «مكتبة الخانجي».
- الأفعال ، علي بن جعفر السعدي – ابن القطاع، نشر عالم الكتب – بيروت، ط/١، ١٩٨٣.
- الإيضاح في شرح المفصّل ، ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، نشر وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني – بغداد/١٩٨٢.
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي، نشر مكتبة النصر الحديثة – الرياض.
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدُّرَّه، عبدالفتاح القاضي، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط/١، ١٤٠٤.

- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: طه عبدالحميد، نشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة/١٩٦٩.
- البيان والتبيين ، الجاحظ، تحقيق: عبدالسلام هارون - نشر دار الجيل - بيروت.
- تاج العروس، ، المرتضى الزبيدي.
- تاريخ اللُّغات السامية ، تأليف أ. ولفنسون، نشر دار القلم - بيروت - ط/١ - ١٩٨٠.
- التبصرة والتذكرة ، علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، نشر جامعة أُمّ القرى - ط/١، ١٩٨٢.
- التذكرة في القراءات الثمان ، ابن غلبون، تحقيق: أيمن رشدي سويد، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط/١، ١٩٩١.
- التلخيص في القراءات الثمان ، عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى.
نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة، ط/١٩٩٢.
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني، صححه أوتوبرتزل، نشر في إستانبول/١٩٣٠.
- جمال القُرّاء وكمال الإقراء ، علم الدين السخاوي، تحقيق: علي حسين البواب.

نشر مكتبة الخانجي، توزيع مكتبة التراث بمكة، ط/١، ١٩٨٧.

- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي.
«عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» - نشر دار صادر - بيروت.

- دراسة السمع والكلام ، سعد عبدالعزيز مصلوح، نشر عالم الكتب، ط/١، ٢٠٠٠.

- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الجلبي، تحقيق: علي محمد معوض وآخرين.
نشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٩٩٤.

- ديوان المتنبي - بشرح أبي البقاء العكبري «التبيان في شرح الديوان»، دار المعرفة - بيروت.

- سرّ صناعة الإعراب ، ابن جنّي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ط/١، ١٩٨٥.

- شرح حماسة أبي تمام ، المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون، دار الجيل - بيروت، ط/١، ١٩٩١.

- شرح الشافية ، الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٩٧٥.

- شرح المفصّل ، ابن يعيش، تحقيق: مشيخة الأزهر - المطبعة المنيرية بمصر.

- علم الأصوات اللُّغوية ، مناف مهدي محمد، نشر عالم الكتب، ط/١، ١٩٩٨

- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ، أحمد بن الحسين الهمداني العطار.
تحقيق: أشرف محمد فؤاد طلعت، نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدة، ط/١، ١٩٩٤.

- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية
تأليف: سليمان بن عمر العجلي. – نشر مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- الكتاب ، سيبويه، طبعة بولاق – ١٣١٦هـ.

- كتاب الإبدال ، يعقوب بن السِّكِّيت، تحقيق: حسين محمد شرف، نشر مجمع اللُّغة العربيّة – القاهرة – ١٩٧٨.

- كتاب السبعة ، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف – ط/٢ – نشر دار المعارف بمصر، ١٩٨٠.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم الزمخشري
نشر مكتبة البابي الحلبي ١٩٤٨.

- لسان العرب ، ابن منظور المصري

- اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي، رسالة دكتوراه – جامعة القاهرة.

- المبسوط في القراءات العشر ، ابن مهران الأصبهاني
تحقيق: سبيع حمزة حاكمي. نشر مجمع اللُّغة العربية بدمشق - ط/١، ١٩٨٠

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح بن جني
تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر - ١٣٨٦هـ.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، عبدالحق بن عطية، تحقيق: الرحالي الفاروق وآخرين
نشر في الدوحة - قطر - ط/١، ١٩٩٧.

- مختصر في شواذ القرآن ، ابن خالويه، نشره برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر - ١٩٣٤.

- المدخل إلى اللُّغة الكنعانية الفينيقية ، تأليف: أحمد حامدة، نشر جمعة دمشق - ١٩٩٥.

- مدخل إلى نحو اللُّغات السامية المقارن.
تأليف سباتينوموسكاني وآخرين، ترجمة: مهدي المخزومي وزميله، نشر: عالم الكتب، ط/١، ١٩٩٣.

- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها ، السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرين.
نشر دار إحياء الكتب اعلربية.

- المصباح المنير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي.

- معجم القراءات ، عبداللطيف الخطيب، صَدَرَ عن مكتبة دار سعدالدين بدمشق – ط/١، ٢٠٠٠.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبداللطيف محمد الخطيب
نشر المجلس الوطني للثقافة – الكويت – ط/١، ٢٠٠٠
- مفتاح العلوم ، السكاكي، ضبطه: نعيم زرزور، نشر دار الكتب العلمية – بيروت – ط/١، ١٩٨٣.
- المفصّل في علم العربية ، الزمخشري، نشر دار الجيل – بيروت، ط/٢.
- المقتضب ، محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، نشر عالم الكتب – بيروت.
- الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، نشر المكتبة العربية بحلب – ط/١، ١٩٧٠.
- مناهج البحث في اللُّغة ، تمام حسان، نشر مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٩٠.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ابن أبي مريم، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي.
نشر الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة – ط/١، ١٩٩٣.
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي، راجعه: علي محمد الضباع.
نشر المكتبة التجارية بمصر.

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، ابن الأثير الجزري، تحقيق: محمود محمد الطناحي.
  نشر دار إحياء الكتب العربية - مصر، ط/١، ١٩٦٣.
- همع الهوامع - السيوطي، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم وهارون.
  ط. دار البحوث العلمية - الكويت ١٩٧٥.
- Crystal, David, Dictionary of Linguistics and Phonetics Blackwell, 1994.

الفهـــرس

الفاروق الحديثة للطباعة والنشر هاتف: ٤٣٠٧٥٢٦-٢٠٥٥٦٨٨ القاهرة